

أسعار البطاطا «تشوي» جيوب المستهلكين

10



نجاة بريكي: فتح ملفات التهرب
الضريبي وغسيل الأموال بعد
نجاح خطة حماية المستهلك

2

رفع الأقساط الجامعية.. هل
أصبح التعليم حكرا على
الأغنياء؟

6

التوافق على انشاء مركز
لوجستي فلسطيني - أردني
بإدارة مشتركة على الحدود

8

تفاقم الفقر والبطالة والغلاء
في بلدان «الربيع العربي»

12

«لف ودوران» في الدخان

16

رئيسة نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية في النيابة العامة في مقابلة مع "حياة وسوق"

نجاة بريكي: فتح ملفات التهرب الضريبي وغسيل الأموال بعد نجاح خطة حماية المستهلك

حياة وسوق نائل موسى

ربما كان اتصال العمل الثالث خلال المقابلة الصحفية مع رئيسة نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية في النيابة العامة أ. نجاة بريكي في مكتبها المتواضع بالدور الأرضي من مبنى النيابة العامة بالبيرة .. هاتفاها النقال بخلاف الثابت لا يكف عن الرنين.

المتصل بدا مرتبكا لناحية الإجراءات الواجب اتباعها، وربما مصدوما من هول المخالفة متى قال: "ضبطنا للتو في مصنع بمدينة نابلس سمسا فاسدا معدا للانتاج.. الديدان تخرج من الحبوب على نحو مقزز.. ترى كم دودة التهم المواطن مع الحلوة أو في أطباق معدة بطحينية أو زيت سيرج، قالت أ. بريكي وهي تأمر المتصل بعمل اللازم وجلب المفتاح.

ورغم هذه الحادثة وما سبقها خلال المقابلة ترى البريكي ان انخفاض ملموسا طرأ على عدد شكاوى المواطنين التي اعتادت تلقيها يوميا، وهو ما اعتبرته مؤشرا على نجاح جهود النيابة المتخصصة وتعاونها المثمر مع الجهات التنفيذية في تقليص حجم الجرائم الاقتصادية بصورة ملموسة.

وفي احصائية اولية قالت بريكي انه ورد الى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية خلال العام القضائي الحالي من 1 - 9 - 2012 وحتى 30 - 8 - 2013، 159 ملفا (جناح وجنايات) أحالت منها الى المحاكم المختصة 88 قضية جناح وجنايات و 6 قضايا محالة الى النائب العام للمصادقة على قرارات الاتهام كجنايات.

وفصلت المحاكم المختصة في أكثر من نصف القضايا المتعلقة بالجناح المحالة هذا العام، فيما تتواصل الجلسات في القضايا الجنائية.

وفيما يلي نص المقابلة التي اجراها "حياة وسوق" مع أ. نجاة بريكي:

أ. نجاة بريكي

* تحسين الجباية ووضع حد للتهرب الضريبي كفيلا بتأمين فاتورة الرواتب للسلطة

* نواجه ظروفًا استثنائية موضوعية وذاتية في عملنا تفرض صعوبات وتحديات جمة

بدأت بجانب حماية المستهلك تتضمن كل ما يتعلق بحماية المستهلك بصفة عامة أو خاصة من إشهار وإعلان الأسعار وصولا الى احترام والتقدير بالموصفات والمقاييس ومنع الغش وحماية صحة المواطن. ولا أخفي عليك ان المسؤولين لاحظوا ان تطورا كبيرا طرأ على السوق الفلسطينية.

في البداية وردتنا شكاوى من المواطنين بالعشرات يوميا، واليوم الشكاوى قلت رغم التطور في وعي وجرأة المواطن. وبالتوازي عملنا في مجال حماية المستهلك على تنظيم لقاءات مع جهات مانحة على توحيد الجهود وزيادة التنسيق بين الجهات التي تلعب في ساحة حماية المستهلك من ضابطة جمركية ووزارات الاقتصاد الوطني، والزراعة والصحة والمحافظة في اطار لجنة السلامة العامة التي تصدر التعليمات لطواقم المراقبة والتفتيش للعمل في الأسواق والمحال التجارية.

طواقم التفتيش وعبر تصريحاتها ومعطيات عملها تقرر حدوث نقلة يمكن وصفها بالنوعية حيث خفت على نحو ملموس المخالفات في الأسواق وزاد التزام المطاعم.

* إلى أي مدى يسهم وجود نيابة مختصة في زيادة نجاعة القضاء في مكافحة الجرائم الاقتصادية بالأراضي الفلسطينية؟

أرى ان قرار انشاء نيابة خاصة بالجرائم الاقتصادية خطوة نوعية وسليمة تماما وناجعة، وبقرار المسؤولين في النيابة العامة في هذا الجانب حذونا حذو الدول المتقدمة التي ترى ان هذا العمل يكتسي أهمية كبيرة في المجتمع بمكافحة ظاهرة وجرائم الغش والتزوير والتقليد وكل ما يضر بمصلحة وصحة المواطن، وأنا شخصيا جئت مرجحة منذ نحو عام من نيابة محكمة العدل العليا حيث عملت لمدة 5 سنوات.

* كيف تقيمين عمل وأهمية اختصاص هذه النيابة؟
أنا أعجبت جدا بهذا الاختصاص، واعتقد ان هذه النيابة تساهم في رسم السياسات الاقتصادية الوطنية بطريقة غير مباشرة، فعندما نراقب الأسواق ونعاقب المخالفين فانما نكون رسمنا سياسة معينة للاقتصاد الوطني ككل والحفاظ على صحة وحقوق المستهلك.

* هل أحدث عمل هذه النيابة فرقا لناحية حماية المستهلك؟
هذا العام أخذت على عاتقي وضع خطة على سبيل التجربة

* هل أطلعت الجمهور على نشأة هذه النيابة المتخصصة واختصاصاتها؟

هذه النيابة المتخصصة أنشئت بقرار النائب العام رقم (2006/28) وكان اختصاصها يشمل مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية الى ان تم فصلهما إثر قرار سيادة الرئيس محمود عباس بتشكيل هيئة مكافحة الفساد عام 2010، وأصبح اسمها نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية. ويشمل اختصاص هذه النيابة بداية الجرائم الضريبية والجمركية والجرائم التمويلية والمتعلقة بإدخال وإخراج النقد والمعادن الثمينة من المعابر والموانئ والمطارات.

وفي 7 - 2 - 2012 أصدر النائب العام القرار رقم (1) لعام 2012 بشأن اختصاصات نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية وأضاف إليها اختصاصات اخرى مثل حظر ومكافحة منتجات المستوطنات في السوق الفلسطينية، وغسيل الأموال، والجرائم الالكترونية، والجرائم المتعلقة بالوكلاء والوكالات التجارية، والعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية، والأوراق المالية وكل ما يتعلق بالمصارف وسلطة النقد، بمعنى ان اختصاصاتها باتت أشمل وتغطي شأن الجرائم الاقتصادية.



المخالفة يحول الى القضاء النظامي، وهذه حال أغلب قضايا الجرائم الاقتصادية، قد يسمع المواطن ان متهما حكم عليه بغرامة ويعتقد ان الأمر انتهى عند هذا الحد، بينما الحقيقة انه حكم عليه في المخالفة المتعلقة في الجمارك وهو يواجه التهم الأخرى.

*** يقول متهمون انه بعد ضبطهم مع مخالفات اقتصادية فرضت عليهم غرامة مالية تعادل قيمة البضاعة التي غالباً ما تصدر ايضاً وانتهى الأمر، كيف يحدث هذا، وهل يمكن ان يحدث خارج قرارات وأحكام القضاء؟**

ليس من حق اية جهة كانت فرض غرامات على مخالفين، لأن سلطة التفرغيم هي قرار قضائي يجب ان يصدر عن المحكمة بعد ان تكون النيابة استوفت كل الإجراءات التحقيقية، وقامت بإحالة الموضوع للقضاء، الجهة الوحيدة المخولة بالتفرغيم قانوناً هي القضاء. اذا كانت النيابة العامة ليس من اختصاصها التفرغيم فما بال الجهات الأخرى.

*** هل تملك الضابطة الجمركية سلطة تقديرية لإحالة ما تراه الى النيابة أو الى جهات اخرى تعمل في إطار لجنة السلامة العامة مثلاً؟**

الضابطة الجمركية لديها امتياز في هذا الجانب باعتبارها ضابطة قضائية تقوم بأخذ الإفادات، وتوقيف المتهمين لمدة 24 ساعة لا غير والتحرز على البضاعة، تمهيداً لإحالة الموقوف والقضية بكافة بياناتها الى النيابة العامة التي هي الجهة الوحيدة المخولة بالتحقيق وباستكمال جمع البيانات ومحضر الاستبدال الذي تعده الضابطة الجمركية تمهيداً لإحالة القضية الى القضاء.

*** يكثُر المواطن والإعلام المحلي مؤخرًا الحديث عن نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية سواء بالانتقاد أو الإشادة، هل ترون في ذلك مؤشراً على رضى إزاء أداؤها ودورها وأثر عملها الملموس على حياته في إطار النقد؟**

في مرحلة سابقة من عام 2013 كانت هناك هجمة كبيرة على النيابة لأنه أصبح هناك فضح للجريمة التي هي دائماً كانت موجودة، وربما يكون هذا أمر ايجابي ومرده ان النيابة قامت بجهد مضاعف وملموس في هذا الجانب وتعاونت معها طواقم التنفيذ.

هذا النوع من القضايا طفا على السطح عام 2013 الجاري بشكل بارز وتناولتها وسائل الإعلام بشتى أنواعها.

*** المواطن الذي يسمع كثيراً عن عمليات ضبط واتلاف وتوقيف يريد ان يرى متهمين ارتكبوا جرائم اقتصادية بحقه في السجن، وهو لا يرى كثيراً من هذه الأحكام تصدر، هل المواطن بنظركم محق أو متعجل في هذا الجانب؟**

المواطن يريد ويتطلع الى حل سحري وسريع، ويريد قرارات تصدر بمجرد تلقي هذه القضايا، وأنت تعرف ان المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

والنيابة جانب حيادي، نتوخى الدقة ونجري التحقيقات، وهي تقابل المتهم والضحية لتكون فكرة حول ثبوت الأدلة من عدمه وهذا يستغرق وقتاً لدى النيابة ومن ثم لدى القضاء، لأن القضية تسجل وتأخذ دورها ومن ثم تعقد لها الجلسات الكافية ويتاح للمتهم الدفاع عن نفسه ويبرز أدلة مضادة، وهكذا يأخذ المقتضى القانوني مجراه حتى ينطق القاضي بالحكم، الأمر لا يتم بين عشية وضحاها وهذا ما يجري في

*** وماذا بشأن البيئة القانونية التي تعمل فيها نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية اليوم؟**

نحن نعاني ايضاً من طبيعة القوانين السارية وأغلبها قديمة العهد ولا تواكب متطلبات وروح العصر، نحن بصدد تنظيم ورشة قريباً للقانونيين للوقوف على الثغرات القائمة في القوانين السارية والتي اصبحت متجاوزة في الواقع كونها أعدت لمرحلة سابقة وتعالج مشكلات معينة تجاوزها الزمن والآن بات لزوماً علينا ان نعدل هذه القوانين.

*** هل تنص القوانين السارية على عقوبات رادعة للمخالفين، وهل هي كافية لمواجهة الجرائم الاقتصادية المستجدة؟**

العقوبات التي تنص عليها هذه القوانين تكاد تكون أغلبها عقوبات جناوية لا تتجاوز الثلاث سنوات حبس، وباقي المخالفات هي جناوية ويحكم القضاء فيها بغرامات مالية غير رادعة لأغلب التجار، هذا باستثناء قانون حماية المستهلك لعام 2005 وقانون حظر بضائع المستوطنات 2010، وهما تشريعان حديثان نصاً على جنائية.

*** ما هي آلية تحريك النيابة للقضايا أمام القضاء؟**

تحريك القضايا في النيابة الاقتصادية يتم عبر سبيلين، اما ان يأتي المواطن مباشرة الى سرايا نيابة الجرائم الاقتصادية ويقدم شكوى مع المبررات والأدلة الكافية، ونحن نقوم بمخاطبة الجهات ونصدر مذكرات حضور وتفتيش وفق ما ينص عليه قانون الإجراءات.

والوسيلة الثانية هي ان يذهب المواطن الى دائرة حماية المستهلك لدى وزارة الاقتصاد الوطني ويتقدم بشكوى مرفقة بالبيانات التي يتطلبها الأمر وفق قانون حماية الإجراءات المناسبة خلال مدة أقصاها 30 يوماً من تاريخ تسلمها الشكوى.

*** هل تغفل النيابة تحريك دعاوى أمام القضاء في بعض الملفات التي تردّها؟**

النيابة متى علمت بجريمة تقوم بالتحقيق فيها وتحرك الدعوى في حال تمكنت من ايجاد الأدلة الكافية، إضافة الى الشكاوى والقضايا التي ترد إليها من مختلف الجهات، نحن في حال العلم بقضية لا نتهاون ونحركها.

*** لكن هناك دائماً من يتذمر، هل في القانون ما يبيح التوصل الى حلول في قضايا محالة، تحول دون تحريك دعوى؟**

ربما في جرائم التهرب الضريبي، فقانون الجمارك والمكوس يسمح بالمصالحة، ربما تكون هذه الحالات ضمن هذا النوع من القضايا، وطالما لم تعد لائحة واحالتها لمحكمة الجمارك فان القانون يسمح بالمصالحة وفق مقدرات تفرغيم معروفة في القانون.

*** ألا يسهم هذا ربما في افلات مهربين من جريمة التهريب أو الاتجار ببضائع المستوطنات بالاكتفاء باعتبار الأمر محض تهرب ضريبي؟**

لا أعتقد، هناك قضايا تحمل الشقين معاً: تهرب ضريبي، وغش وتهريب أو اتجار ببضائع فاسدة أو منتهية الصلاحية أو بضائع مستوطنات، وفي مثل هذه الحالة نحن في النيابة العامة نفتح ملفين منفصلين في ذات القضية، ملف يذهب الى محكمة الجمارك وملف ثان متعلق بالشق الآخر من

واليوم وبعد نجاح خطة حماية المستهلك، أفكر باستكمال الخطة الداخلية بفتح ملفات التهرب الضريبي وغسيل الأموال بجدية أكبر من السابق بغية زيادة التزام المكلفين عبر نشر الطواقم لتحسين الجباية وزيادة الإيرادات وصولاً الى نوع ما من الاكتفاء الذاتي على الأقل في جانب تأمين فاتورة الرواتب للسلطة الوطنية، وأعتقد ان تحسين الجباية ووضع حد للتهريب كفيل بالوصول الى هذا الهدف.

*** هل يعني ذلك انكم مطمئنون الى واقع السوق لناحية تراجع الجرائم الاقتصادية على الأقل في جانب حماية المستهلك؟**

أنا لا أقول قضينا على المخالفات تماماً أو 100٪، انما بات المواطن يشعر ان هناك من يتابع ويراقب عن كثب ويشعر بوجود رقابة فعالة، وهذا أدى أيضاً الى زيادة الثقة وجراًة المواطن في جانب الإبلاغ عن المخالفات بعد ان اتسمت تصرفاته سابقاً بنوع من اللامبالاة أو الخوف في هذا الجانب.

*** المواطن يبني تصوره وثقته على ما يرى أكثر مما يسمع، ويعتقد ان المخالفين يلاقون معاملة مختلفة تتراوح بين لين وتشدد، وفي النهاية يتلقون أحكاماً مختلفة، هل المواطن محق نوعاً ما فيما يتصوره؟**

نحن عملنا بقوة على ملاحقة المخالفين دون استثناء، لا نفرق في عملنا بين تاجر وآخر، أخذنا على عاتقنا ان كل التجار سواسية متى خالفوا القانون، سياستنا واضحة وأساسها ان صحة المواطن هي الأهم، قطعنا شوطاً مهماً وبعيدا في جانب حماية المستهلك عبر التركيز الكبير على هذا الجانب، وفيه أرسينا قواعد.

*** بنظرك هل امكانات الجهازين التنفيذي والقضائي قادرة فعلاً على إحداث فرق ملموس وحشر الجرائم الاقتصادية خاصة الخطيرة في الزاوية ان لم يكن إنهاؤها؟**

نواجه ظروفاً استثنائية موضوعية وذاتية في عملنا تفرض صعوبات وتحديات جمة، نحن لا نفرض سيطرتنا على المعابر، ولذلك نعمل على مراقبة السلع على رفوف المحال التجارية وفي المخازن، وهذا أمر بالغ الصعوبة وينطوي على تحد كبير لنا، ويزداد الأمر صعوبة فنحن نعاني من قلة المواد البشرية التي تجعل الطواقم هزيلة لناحية العدد.

كما نعاني من نقص في التجهيزات والمركبات والمختبرات والمعدات وحتى في المخازن ما يطرح امامنا تحديات جمة ينبغي معالجتها عبر التعاون مع الحكومة وتخصيص الموازنات لمثل هذه المراقبة.

*** وماذا بشأن التكامل والانسجام والتنسيق بين النيابة والجهات العاملة على الأرض في هذا الجانب؟**

نرى ان طبيعة العلاقة القائمة الآن وطريقة التنسيق غير ناجعة وتبدد كثيراً من الجهود، نحن نظمنا ورشاش عمل وتدريب لهؤلاء الأشخاص خاصة بعد ان لاحظنا مع تولينا عملنا غياب التنسيق الجيد بين هذه الجهات التي تقوم كل على حدة ببذل جهد منفر معها، ما يضيف عبئاً إضافياً عندما نريد ان ننسق مع هذه الأطراف منفردة.

حضر الورشة ممثلون عن سائر الأطراف ومستشاريها القانونيين وأعدنا مذكرة تفاهم بين هذه الأطراف لتوحيد آليات العمل.

*** نساهم في رسم السياسات الاقتصادية الوطنية بطريقة غير مباشرة**

*** تلقينا 159 ملف (جنح وجنايات) خلال العام القضائي الحالي حولنا 88 منها للقضاء**



سائر الدول، ونحن نبذل جهداً إضافياً مع ان طواقم النيابة الاقتصادية ضئيلة العدد.

*** لكن ألا تشير مقارنة بسيطة بين القضايا التي تحركها النيابة والقضايا المنجزة والتي قال القضاء فيها كلمته الفصل الى قلة الإنجاز؟**

أنا أقر ان هذه القضايا تتطلب سرعة في الإنجاز والطواقم القانونية تعمل كي لا تستهلك وقتاً أكثر من المعقول. نحن مثل كل النيابة الفلسطينية نواجه ضغط عمل كبيراً، وقضايا كبيرة وكثيرة، ونحن نأخذ على عاتقنا ان ننجز، اكتظاظ القضايا ناجم عن أسباب خارجة عن إرادتنا.

*** هل لك اطلاع الجمهور على حجم القضايا الواردة والمحالة والمنجز منها إحصائياً خلال العام الجاري؟**

ورد الى نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية خلال العام القضائي الحالي أي بين الأول من ايلول عام 2012 وحتى 30 آب 2013 الجاري 159 ملف جنح وجنایات. وأحالت النيابة الى المحاكم المختصة 88 قضية (جنح وجنایات)، وهناك 6 قضايا محالة الى النائب العام للمصادقة على قرارات الاتهام كجنایات.

وكم عدد القضايا التي فصل فيها القضاء منها؟

المحاكم فصلت في أكثر من نصف القضايا المحالة (88 قضية) وهذه القضايا المفصول فيها تتعلق بالجنح وأصدرت المحاكم فيها أحكاماً بغرامات مالية.

*** بمعنى ان المحاكم لم تفصل في قضايا الجنایات المحالة من نيابتكم خلال العام القضائي الحالي؟**

نعم، ولكن المحاكم تواصلت الجلسات في القضايا الجنائية. وهذه القضايا تتنوع بين التهرب الضريبي وتزوير فواتير ضريبية ودمغ المعادن الثمينة وإدخال بضائع من انتاج المستوطنات القائمة في الأراضي المحتلة والاتجار بالتبغ المهرب، وبيع التبغ دون ملصق (البند رول)، وأحيلت الى محكمة الجمارك التي أصدرت هذا العام أحكاماً عدة بالحبس وبغرامات مالية وبالعقوبتين في قضايا سابقة.

اما القضايا الأخرى فتتراوح بين عدم اشهار الأسعار ومخالفة الأسعار المقررة وتداول منتجات فاسدة ومنتجيات الصلاحية وبضائع مهربة أو من انتاج المستوطنات وتداول منتجات مخالفة للمواصفات والمقاييس الفلسطينية وللتعليمات الفنية وتعاطي حرف مصنفة دون الحصول على ترخيص وتزوير الوكالات التجارية وتقليد العلامات التجارية.

*** غالباً ما يفهم المواطن ان اعادة فتح المحال المغلقة هي تبرئة المتهم من الجريمة التي أوجب الغلق، هل فتح المحال المغلقة دليل براءة أو خطوة على هذه الطريق؟**

أولاً في الأشهر الأخيرة لم يتم فتح أي محل أغلق قبل انتهاء التحقيق، لكن ما ينبغي معرفته هو ان اغلاق المحل ليس عقوبة بل هو مثل التوقيف، أي إجراء احترازي نقوم به نحن أو الجهة التي قامت بعملية الضبط لمنع المتهم من تغيير أو إخفاء معالم الجريمة حتى تقوم النيابة بالوقوف على البيانات، وبعد الانتهاء من التحقيق ليس من حق النيابة الاستمرار في توقيف المتهم أو اغلاق المحل. واليك أحد الأمثلة التي ربما لم يدركها البعض: نحن اغلقنا

مصنعا للحلويات بسبب سوء وضعه وعدم ملاءمته لشروط الإنتاج الصحي، وبعد ان انتهينا من التحقيق جاء صاحب المصنع وقدم طلب إعادة استعمال المصنع، نحن وقنعناه على تعهد من النيابة والصحة والمحافظة كي يقوم بتجديد كل معالم المصنع والحصول على التراخيص اللازمة، وعندما نفذ الشروط ذهبنا وعائنا وأعدنا محضراً بالوضع الجديد ومقارنته مع الوضع السابق وارتأينا ألا مانع من إعادة فتح المصنع لأنه يعيل أسراً مع استمرارنا في متابعته عن المخالفات السابقة.

*** وماذا بشأن موضوع المادة المسرطنة التي كشفها "حياة وسوق" في الخبز وتم في حينه اغلاق ومحاولة توجيه تهمة القتل بحق أصحاب مخابز أثبت فحص العينات وجود بروميت البوتاسيوم (الشيغارو) في انتاجهم؟**

أنا تسلمت مهام منصبني منذ نحو عام فقط، وما أعرفه ان الموضوع أحيل الى نيابة رام الله، وذلك عند فصل مكافحة الفساد عن الجرائم الاقتصادية حينها حيث تمت احالة سائر الملفات الى نيابة رام الله الجزئية، لا اعتقد ان ملف جرائم اقتصادية فتح بحق المخابز، ربما أخذت تعهدات على المخالفين بعدم استخدام مادة بروميت البوتاسيوم.

*** متهمون يقولون ان النيابة تتشدد حيالهم وترفض طلبات الإفراج عنهم، هل واجهتم تدمراً أو لديكم حالات من هذا القبيل؟**

نحن لا نتشدد إزاء متهم دون آخر على نفس الجريمة في حال تشابهت القضايا والحيثيات، لكن عندما يتعلق الأمر بتسمم أفراد، ومتى نجد مخالفات كبيرة وعدم احترام لأخلاقيات المهنة وفي القضية التي تشير إليها عثرتنا في المحل على قوارض ومواد منتهية الصلاحية منذ سنوات، ومتى تعلق الأمر بصحة الإنسان يجب ان نتشدد، وبصراحة موضوع مطعم "خليك في البيت" ليس مجرد مخالفة أسعار بل ان الأمر متعلق بتعريض صحة الإنسان للخطر.

*** يتم الحديث انه في رمضان الماضي ورغم حركة التسوق ونشاط الأسواق قلت المخالفات على نحو ملموس، على ماذا اعتمدت التقديرات وهل قلة المضبوطات وتراجع عدد الشكاوى مؤشر جيد؟**

طواقم التفتيش والرقابة ضاعفت جهودها الميدانية في الشهر الفضيل وعملت بدأب ونجاعة أكبر وهذا ما يجعل تلك المعطيات مؤشراً جيداً على تراجع الجريمة الاقتصادية.

*** متى تعلق الأمر بتهريب بعض السلع خصوصاً الدواجن وسلع أخرى للمواطن مثل الزيوت يتم ذكر مهربين بالاسم، ألا يشكل ذلك طرف خيط مهما للعمل؟**

نحن تابعنا كثيراً من مهربي الدواجن وسائر القضايا التي وصلتنا حركتها، لا أحد تملص، الخليل تعاني من تهريب بوجود أكثر من 90 منفذاً.

لكن ففي فترة معينة تم السماح بادخال صوص عمر يوم وربما دجاج من اسرائيل لتغطية الفرق بين العرض والطلب، ودائرة الرقابة في وزارة الزراعة هي الجهة التي تتولى متابعة هذا الموضوع.

والأمر هنا يكمن في خصوصية وتحديات المنطقة "ج" التي تسبب مشكلة ولايتنا عليها مشكلة كبيرة، أكثر المخالفين

يحملون هوية زرقاء وتتدخل سلطات الاحتلال لدى توقيفهم، أو يهربون الى مناطق غرب الجدار، وبفعل هؤلاء أسواقنا تحولت في فترات الى مكب للنفايات الإسرائيلية..

وللعلم نحن نتابع متهماً يتعامل بكل بضاعة فاسدة، وصل الأمر به ان يحضر أي شيء فاسد أو منتهي الصلاحية ويعرضه بسعر أقل لإغراء المواطن، وكان ذلك في بداية العام مع انقطاع الرواتب حيث استغل تجار الوضع والحاجة وجلبوا بضائع فاسدة وبضمنها دجاج عرض بنصف السعر.

*** هل المواطن مسؤول عن تشجيع تجارة المواد الفاسدة؟** هناك من يستغل حاجة المواطن خاصة الأسر كبيرة العدد ومحدودة الدخل التي غالباً ما تبحث عن حلول لشراء أكثر حاجاتها بذات المال، لذلك تقع على عاتقنا توعية المواطن ليكون على دراية بالسلع التي يدخلها الى بيته.

برأيي الشخصي فان عدم ادخال رب الأسرة هذا الدجاج أو المكسرات وغيرها الى منزله أفضل من ان يحضرها بثمن بخس وفي النهاية تكون ملوثة.

وأنا أرى انه على وزارة الاقتصاد الوطني وجمعيات حماية المستهلك ان تكثف نشاطها التوعوي، وهم وعدونا بتنظيم حملات توعية للمواطن، لكن حتى الآن لم نر برامج تذكر في هذا الجانب.

*** الى أي مدى يمكن للمواطن ان يساهم في الحد من هذه الجرائم بنظركم، خاصة انه يطلب منه تقديم أدلة ومبررات لتقديم شكوى ما يصعب عليه المهمة؟**

المواطن هو من تجري عليه الجريمة وعليه ان يمارس رقابة سابقة بعدم الشراء، ولاحقاً بالتبليغ، وليس مطلوباً من المواطن احضار الأدلة.

البحث عن الأدلة واثباتها هو من عمل النيابة، ونحن نشعر بأوباننا لشكاوى المواطن، فقط مطلوب منه ان يتولى بالجرأة والشجاعة ويبلغ ونحن نتكفل بالباقي.

*** يدعي تجار انه تتم ملاحقتهم دون الوكلاء والموزعين الذين يمدونهم بالسلع، وفي أحيان يلاحقون على بضاعة فسدت أو انتهى تاريخ صلاحيتها للاستهلاك الآدمي على رفوف العرض بسبب الإهمال، هل يحصل هذا؟**

القانون نص على ان الموزعين كلهم بدءاً من التاجر الأخير الى المصنع مسؤولين، تعاون التاجر الأخير يقود حتماً الى متابعة مصدر البضاعة ويكشف الحقيقة، وفي حال عدم المساعدة يورط نفسه لأنه من ضببت لدية المخالفة.

*** تعاني نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية من نقص في الكادر البشري، كيف تتدبرون أمر العمل وهو كبير وشاق؟**

تتكون نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية المركزية من رئيس نيابة ووكيلي نيابة يتوليان الملفات بناء على توزيعها الى فردي وزوجي، وموظف إداري واحد، ويوجد وكيل نيابة واحد متخصص يعمل في هذا الجانب جزئياً في اطار عمله بمعنى ان لدينا 11 وكيل نيابة اقتصادية في 11 محافظة، وهذا الكادر لا يسمح بوجود هيكلية ودوائر في النيابة المركزية برام الله، ونحن نتطلع ونطالب بتوفير احتياجاتنا.

*** عملنا قلس الجرائم الاقتصادية وانهى بضائع المستوطنات**

*** نتشدد في صحة الإنسان وفتح المحال لا يعني البراءة وقضية المخابز انتهت في نيابة رام الله بتعهد**

*** قوانين العقوبات تجاوزها الزمن وتطلع لتعديلها لمواجهة المستجدات وردع المخالفين**

وزارة الاقتصاد الوطني:

ارتفاع في تسجيل الشركات والمصانع والتجار ورخص الاستيراد خلال تموز

حياة وسوق

سجلت وزارة الاقتصاد الوطني خلال شهر تموز 110 شركات جديدة في محافظات الضفة برأسمال إجمالي يصل إلى 18.5 مليون دولار أميركي تقريبا، منها 99.1٪ مملوكة للقطاع المحلي برأسمال يبلغ 18.3 مليون دولار أميركي، بينما شكلت الشركات المملوكة لأجانب ما نسبته 0.9٪ برأسمال يصل إلى 0.2 مليون دولار أميركي.

وتشير نتائج التقرير الصادر عن الإدارة العامة للسياسات والتحليل والإحصاء "دائرة الإحصاء" أمس أن عدد الشركات الجديدة المسجلة لشهر تموز 2013 شهد ارتفاعا بنسبة 0.9٪ مقارنة بالشهر السابق وارتفاعا بنسبة 46.7٪ بالمقارنة مع الشهر المناظر من عام 2012. بينما سجل رأس المال (المصرح به عند التسجيل) لهذه الشركات انخفاضا بنسبة 49.5٪ مقارنة مع الشهر السابق وانخفاضا بنسبة 48.9٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

وبينت نتائج التقرير أن عدد التجار الجدد شهد ارتفاعا في ذات الفترة بنسبة 65.8٪ مقارنة بالشهر السابق وارتفاعا بنسبة 54.6٪ بالمقارنة مع شهر تموز من عام 2012، حيث قامت وزارة الاقتصاد خلال شهر تموز 2013 بتسجيل 184 تاجرا جديدا في السجل التجاري، واحتلت محافظة نابلس المرتبة الأولى من حيث عدد التجار الجدد بنسبة وصلت إلى 36.4٪ تلتها محافظتي الخليل ورام الله والبيرة بنسبة 20.1٪ و 13٪ على التوالي.

وأفادت نتائج التقرير إلى أن عدد المصانع الجديدة المرخصة لشهر تموز سجل ارتفاعا بنسبة 40٪ مقارنة بالشهر السابق وارتفاعا بنسبة 7.7٪ بالمقارنة مع الشهر المناظر عام 2012. وشهدت قيمة رأس مال هذه المصانع ارتفاعا بنسبة 165.2٪ مقارنة بالشهر السابق وانخفاضا بنسبة 9٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2012.

وصادقت وزارة الاقتصاد الوطني خلال شهر تموز على ترخيص 14 مصنعا جديدا تركزت في محافظات طولكرم ونابلس والقدس وبيت لحم والخليل، بينما لم تشهد بقية محافظات الضفة ترخيص أي مصنع جديد.

وبلغت قيمة الاستثمارات في المصانع الجديدة 6.1 مليون دولار تقريبا، توزعت على عدة مجالات من الصناعات التحويلية حيث استحوذت صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات على الحصة الأكبر بنسبة وصلت إلى 36.2٪ تلتها صناعة الورق بنسبة 22.4٪ من مجمل رأس المال المستثمر في الصناعة التحويلية.

ومن حيث عدد المصانع استحوذت صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات على المرتبة الأولى بنسبة 42.9٪ تلتها صناعة المطاط واللدائن (البلاستيك) وصناعة المنتجات الكيماوية بنسبة 14.3٪ لكل منهما من مجمل عدد المصانع المرخصة الذي يتم رصده بواسطة التراخيص وسجلات الوزارة الرسمية.

وأظهرت البيانات انخفاضاً في قيمة شهادات المنشأ بنسبة 26.9٪ لشهر تموز 2013 مقارنة بالشهر السابق وانخفاضا بنسبة 3.4٪ مقارنة مع الشهر المناظر عام 2012. بالمقابل سجل عدد شهادات المنشأ خلال هذا الشهر انخفاضا بنسبة 3.1٪ مقارنة بالشهر السابق، وارتفاعا بنسبة 0.2٪ بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2012.

وكانت وزارة الاقتصاد الوطني أصدرت خلال الشهر الماضي 433 شهادة منشأ لمحافظة الضفة، واحتلت محافظة الخليل المرتبة الأولى من حيث عدد شهادات المنشأ بنسبة وصلت إلى 32.1٪، تلتها محافظة بيت لحم بنسبة 26.1٪، وجاءت ثالثا محافظة طوباس بنسبة وصلت إلى 25.6٪.

وحول بلد المقصد للصادرات الفلسطينية التي تم رصدها من خلال شهادات المنشأ التي أصدرتها الغرف التجارية في الضفة وصادقت عليها وزارة الاقتصاد الوطني خلال شهر تموز 2013، فقد تصدرت الأردن بلدان المقصد للصادرات الفلسطينية، من حيث عدد شهادات المنشأ بنسبة وصلت 38.8٪، تلتها أميركا بنسبة وصلت إلى 23.3٪ ثم الإمارات بنسبة 12.7٪. كما تصدرت الأردن أيضا بلدان المقصد من حيث قيمة شهادات المنشأ بنسبة وصلت 55.5٪ تلتها السعودية بنسبة 13.8٪ وجاءت الإمارات في المرتبة الثالثة من حيث القيمة بنسبة بلغت 9.3٪.

ومن حيث أهم السلع المصدرة التي تم رصدها من خلال شهادات



الفترة. وبلغت قيمة الإيرادات التي تم تحصيلها من ترخيص المحاجر خلال هذا الشهر 2.8 ألف شيقل تقريبا.

وفي مجال مراقبة ودمغ المعادن الثمينة اشار التقرير إلى أن كمية الذهب الوارد إلى مديرية مراقبة ودمغ المعادن الثمينة لشهر تموز 2013 سجلت ارتفاعا بنسبة 8.7٪ مقارنة مع الشهر السابق وارتفاعا بنسبة 61.5٪ بالمقارنة مع شهر تموز من عام 2012، وكمية الذهب المدموغ لهذا الشهر شهدت أيضا ارتفاعا بنسبة 6.5٪ بالمقارنة مع الشهر السابق وارتفاعا بنسبة 60.6٪ مقارنة مع نفس الشهر من عام 2012، أما بالنسبة إلى الإيرادات المحصلة من الدمغة فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 13.7٪ بالمقارنة مع الشهر السابق وارتفاعا بنسبة 48.7٪ بالمقارنة مع الشهر المناظر 2012.

وبينت النتائج أن الكميات الواردة من المعادن الثمينة إلى وزارة الاقتصاد الوطني خلال شهر تموز 2013 للحصول على الدمغة بلغت 705.207 كغم من الذهب، حصل 689.118 كغم منها على الدمغة، وتم إرجاع 13.619 كغم لإعادة المعالجة، بينما ذهبت كسرا كمية من الذهب قدرها 2.470 كغم.

وحققت مديرية مراقبة ودمغ المعادن الثمينة خلال هذه الفترة، إيرادات بلغت 863.7 ألف شيقل تقريبا، منها 284.1 ألف شيقل رسوم دمغة و 579.6 ألف شيقل ضريبة القيمة المضافة. وقامت المديرية بإصدار 16 رخصة لمزاولة العمل لمجلات "تجارة وتصنيع وإعادة تشكيل المعادن الثمينة"، وتنفيذ 21 جولة تفتيشية تم خلالها زيارة 127 محلا و 5 مصانع للمعادن الثمينة، ضبطت خلالها 0.049 كغم من الذهب غير المدموغ.

وبخصوص حقوق الملكية الفكرية أشار التقرير إلى انه تم إيداع 148 علامة تجارية لدى الوزارة لتسجيلها، وتم تسجيل 68 علامة جديدة بالفعل، كما تم تجديد 32 علامة بعد مرور أكثر من سبع سنوات على تسجيلها. وعلى صعيد متصل لم يتم تسجيل أي من الرسوم والنماذج الصناعية وتم إصدار شهادة براءة اختراع واحدة هذا الشهر. وشهدت قيمة إيرادات خدمات الملكية الفكرية ارتفاعا بنسبة 28.6٪ خلال شهر تموز 2013 مقارنة مع الشهر السابق وارتفاعا بنسبة 24.8٪ بالمقارنة مع شهر تموز من عام 2012، وبلغ مجموع إيرادات الوزارة من الرسوم التي تجبى لقاء الخدمات المتصلة بحماية الملكية الفكرية ما يقارب 148.1 ألف شيقل.

المنشأ التي صادقت عليها وزارة الاقتصاد الوطني خلال شهر تموز فقد ساهمت صناعة الحجر والرخام بالحصة الأكبر من حيث العدد بنسبة وصلت 49.4٪ تلتها صادرات المنتجات الزراعية بنسبة بلغت 26.1٪ ثم صادرات المنتجات الصناعية بنسبة وصلت 11.5٪.

أما من حيث القيمة فجاءت مساهمة صادرات الحجر والرخام في المقام الأول بنسبة 41.2٪ وصادرات الصناعات المعدنية في المقام الثاني بنسبة 16.5٪ تلتها صادرات المواد الغذائية بنسبة 15.2٪ من مجمل القيمة.

وأفادت نتائج التقرير أن عدد رخص الاستيراد لشهر تموز شهدت ارتفاعا بنسبة 61.2٪ مقارنة بالشهر السابق، وارتفاعا كبيرا بنسبة 217.1٪ مقارنة مع شهر تموز من عام 2012، بالمقابل شهدت قيمة رخص الاستيراد ارتفاعا بنسبة 38.3٪ مقارنة بالشهر السابق وارتفاعا بنسبة 132.7٪ بالمقارنة مع الشهر المناظر عام 2012، حيث أصدرت وزارة الاقتصاد الوطني 1,075 رخصة استيراد خلال شهر تموز 2013، لمواد وسلع مختلفة وبقيمة إجمالية بلغت 24.9 مليون دولار تقريبا.

وشكلت السيارات الجديدة والمستعملة وقطع الغيار ما نسبته 97.8٪ من حيث عدد الرخص و 11.2٪ من مجمل قيمة الرخص التي صدرت في نفس الفترة. كما احتلت رخص استيراد السيارات المستعملة الحصة الأكبر من إجمالي عدد الرخص، وبنسبة وصلت إلى 95.9٪، ومن حيث القيم استحوذت السيارات الجديدة على المرتبة الأولى بنسبة 4.8٪. وشكلت رخص استيراد قطع الغيار ما نسبته 2.3٪ من إجمالي قيمة رخص الاستيراد، أما بقية المستوردات فشكلت 2.2٪ من إجمالي عدد الرخص بنسبة 88.8٪ من إجمالي قيمة رخص الاستيراد.

وعلى صعيد الوكالات التجارية لم يتم تسجيل أي من الوكالات التجارية خلال شهر تموز، وعلى صعيد المحاجر سجلت قيمة إيرادات ترخيص المحاجر انخفاضا بنسبة 53.3٪ خلال هذا الشهر مقارنة مع الشهر السابق وانخفاضا بنسبة 75٪ بالمقارنة مع شهر تموز من عام 2012، حيث قامت وزارة الاقتصاد الوطني خلال شهر تموز 2013 بإصدار رخصتين جديديتين وتجديد رخصتين لمزاولة العمل في محاجر وكسارات في محافظات جنين ونابلس ورام الله، بينما لم تشهد بقية محافظات الوطن إصدار أو تجديد رخص خلال هذه

الأزمة المالية تضع الطلبة بين فكي احتياجات الجامعات وسياسات الحكومة

رفع الأقساط الجامعية.. هل أصبح التعليم حكرا على الأغنياء؟

كوسيلة ضغط على الإدارة، ودعوا كافة الطلبة للمشاركة في الأنشطة المقترحة، لما في ذلك من مصلحة لهم جميعا.

وكان مجلس الطلبة والكتل الطلابية في جامعة بيرزيت، بدأ بخطوات احتجاجية على قرار مجلس الإدارة تمثلت بتنظيم وقفات احتجاجية وإغلاق البنوك في الجامعة لمنع الطلبة من دفع الأقساط، وذلك بعد تثبيت إدارة الجامعة سعر الدينار عند دفع الرسوم الجامعية عند 5.6 شيقل، وهو ما يرفع من قيمة الرسوم الواجب تسديدها للجامعة.

وأعلن رئيس مجلس طلبة جامعة بيرزيت، أدهم صافي، في حديث لـ "حياة وسوق"، عن عزم مجلس الطلبة إغلاق الجامعة يوم الثلاثاء المقبل بشكل شامل أمام الطلبة والموظفين في إطار الضغط على إدارة الجامعة للتراجع عن قرارها بتثبيت سعر صرف الدينار عند (5.6) شيقل، والذي يعتبره مجلس الطلبة قرارا برفع الأقساط بطريقة غير مباشرة.

وقال صافي: "المطلوب الغاء القرار الذي يعني رفع الأقساط بنسبة 10 % أي بمعدل اربعة دنائير للساعة الواحدة"، موضحا ان مجلس الطلبة سلم كتابا رسميا لإدارة الجامعة يطالبها بالغاء تطبيق القرار على الطلبة الجدد لحين التوصل الى اتفاق حول آليات تطبيقه على بقية فئات الطلبة. وتابع: "الغاية للحظة لم تصلنا اية ردود رسمية من ادارة الجامعة بهذا الخصوص خاصة ان رئيس الجامعة اعلن في وقت سابق انه لا تراجع عن تطبيق القرار مهما حدث".

والامر بالنسبة لطلبة الماجستير يكون أكثر تعقيدا حيث تصل قيمة رفع اقساطهم الدراسية الى 39 دينارا دون ان يجدوا من يتولى الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم لا سيما ان مجلس طلبة الجامعة غير مسؤول عن متابعة مشاكلهم وقضاياهم الطلابية في الجامعة.

وقالت احدي طالبات الماجستير في جامعة بيرزيت: "ما فعلته ادارة الجامعة من رفع الأقساط للساعات المعتمدة يعني بصورة دراماتيكية حرمان الطلبة الفقراء ومن ذوي الدخل المحدود من مواصلة دراستهم الجامعية العليا". وأضافت: "سياسة رفع الأقساط ستعزز فكرة من يملك يتعلم ومن لا يملك سيحرم"، منتقدة في الوقت ذاته طريقة تعامل ادارة الجامعات مع احتياجات ومتطلبات الطلبة. وتابعت: "استمرار هذا الوضع سيدفعني نحو اقتصار تسجيل الساعات على ادنى مستوى لأنني أجد صعوبة في توفير القسط".

ويدفع رفع الأقساط الكثير من الطلبة الى تأجيل دراستهم عدة فصول من أجل العمل والتخفيف عن كاهل أسرهم، وهذا يعني تأخير تخرجهم لعدة سنوات. وتشير رسالة وجهت من قبل طلاب الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، حصل "حياة وسوق" على نسخة منها "الى عدم قانونية رفع ثمن الساعات الدراسية للطلبة القدامى لأن ثمن الساعة المعتمدة حسب القانون والعرف الجامعي لا يسري عليه تعديل بالزيادة على الطلبة القدامى، كما أن أي تعديل فقط يكون على الطلبة الجدد ولا تسري أي زيادة بأثر رجعي حسب ما هو معمول به قانونا وفقها وعرفا في جميع جامعات العالم، هذا من جانب ومن الجانب الآخر فإننا نحن طلاب الدراسات العليا مقدمي هذا الطلب لم نوقع سابقا على أي وثيقة تمنحك الحق في زيادة سعر الساعة الدراسية سواء بسبب انخفاض سعر صرف الدينار أو زيادة تكلفة الدراسة أو لأي سبب كان، وعليه فإننا وبموجب هذا الكتاب نطالبكم بالتراجع عن



طلبة الدراسات العليا اثناء اعتصامهم امام جامعة بيرزيت

موعد بدء العام الدراسي احتجاجا على قرار رفع الأقساط، وكان أبرزها ما جرى في جامعة بيرزيت خاصة ان رفع الأقساط للساعات الدراسية شمل طلبة الدراسات العليا الذين بادروا الى تنظيم اعتصامات على مدخل مبنى الجامعة في أولى خطواتهم الاحتجاجية ضد القرار.

وأصدر الطلبة بيانا باسمهم اكدوا فيه أن هذا التحرك يأتي بعد التشاور مع بقية الطلبة من منطلق تغيير الواقع، وأن الاعتصام سيكون بداية لحراك متكامل لهم، مشددين على ضرورة التزام جميع الطلبة بعدم دفع أي مبالغ مالية للجامعة،

والجامعات موجة من الاحتجاجات والفعاليات المطالبة بعدم رفع الأقساط، وتدخل ادارات الجامعات في حوارات ونقاشات مع ممثلي الطلبة تفضي الى حلول مؤقتة لا تنهي هذه الاشكالية المتجددة والمتكررة خاصة في ظل عدم اعتماد حلول جذرية ورهن التعليم العالي للمستقبل والتغيرات السياسية والاقتصادية التي تعيشها السلطة الوطنية المعتمدة أساسا على التمويل والدعم الخارجي، ما يعني ان اية تغييرات قد تنشأ ستعكس بصورة دراماتيكية على القطاعات المختلفة بما في ذلك التعلم العالي.

وشهدت الجامعات موجة من الاحتجاجات مع اقتراب



جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

برزيت - فلسطين
مكتب نائب الرئيس للشؤون المالية

19 آب 2013

أرجو العلم بأن الرسوم غير التعليمية والأقساط للفصل الأول 2014/2013 قد تم تعديلها بعد أن تم تثبيت سعر الدينار على 5.6 شيقل للدينار الواحد وهو سعر الصرف الذي تنفع به الرواتب.

أما بخصوص الأقساط التعليمية ورسوم الساعة المعتمدة فسيتم حسابها حسب البرنامج الذي يدرس به الطالب وبناء على نفس رسم الساعة المعتمدة الذي كان عليه أن يدفعه في العام الماضي بعد تعديل الحساب بالطريقة التالية:

رسم الساعة المعتمدة بالشيقل = رسم الساعة المعتمدة بالدينار كما كان سابقا $5,6 \times$ شيقل للدينار

رسم الساعة المعتمدة بالدينار المعدل = رسم الساعة المعتمدة بالشيقل $\div 5,05$ شيقل للدينار

رسم الساعة المعتمدة بالدولار = رسم الساعة المعتمدة بالدينار المعدل $\div 0,709$ دينار للدولار

هذا وسيتم إعلام الطالب على حسابه على رتاج بالدفعة المطلوب منه تسديدها لتثبيت تسجيله للفصل الأول للعام 2014/2013.

أما الديون السابقة ما قبل الفصل الأول 2014/2013 فقد بقيت ثابتة بالدينار كما هي بدون تعديل وتحتسب حسب النسب التالية:

من 0 - 1000	%80
من 1001 - 1500	%70
من 1501 - 2000	%60
من 2001 - 9999	%50

اما طلبة الدراسات العليا وغيرهم عليهم تسديد جميع المبالغ المستحقة

صورة القرار الذي اثار الأزمة في جامعة بيرزيت

الوضع المالي «الحسابات المدققة»

الآلاف الدنانير					
2013	2012	2011	2010	2009	2008
	20,684	19,615	19,642	18,118	17,885
مجموع الإيرادات					
	25,008	23,760	21,520	22,258	17,099
مجموع النفقات					
	(4,324)	(4,145)	(1,878)	(4,140)	786
الفائض (العجز)					
	689	1,194	1,993	2,320	2,044
المنح الحكومية					
	2,060	2,157	2,272	1,584	2,184
مجموع المنح الدراسية					

الالتزامات غير المغطاة

2012	2011	2010	2009	2008	
الالتزامات					
6,155	5,788	5,412	5,014	4,742	صندوق الادخار
18,790	17,096	15,396	13,673	10,125	صندوق نهاية الخدمة
24,945	22,884	20,808	18,687	14,867	المجموع
الأموال المتاحة					
3,535	3,512	3,499	3,490	3,438	صندوق الادخار
1,602	1,828	2,092	1,100	1,478	صندوق نهاية الخدمة
5,137	5,340	5,591	4,590	4,916	المجموع
العجز					
(2,620)	(2,276)	(1,913)	(1,524)	(1,304)	صندوق الادخار
(17,188)	(15,268)	(13,304)	(12,573)	(8,647)	صندوق نهاية الخدمة
(19,808)	(17,544)	(15,217)	(14,097)	(9,951)	المجموع

المالية للجامعات هي من اختصاصات الحكومة وفقا لما اكده الهندي الذي كان من بين اعضاء الوفد. من جانبه اشار نائب رئيس الجامعة لشؤون التنمية والاتصال، د.غسان الخطيب، الى اهمية تحمل كافة قطاعات المجتمع المسؤولية في دعم التعليم الجامعي. وأيد الخطيب فكرة الاستعانة بالخريجين من الجامعة الذين يصل عددهم الى نحو 28 ألف خريج وخريجة لدعم الجامعة ومواصلة عملها ودورها الأكاديمي. من ناحيته أكد الناطق الرسمي باسم الحكومة د.إيهاب بسيسو انه "في اطار مساعيها للحصول على اجابات وافية حول تداعيات الأزمة وأسباب تأخر وتراجع المخصصات المالية الحكومية للجامعات، فان الجهة المناطة بالرد على ذلك هي وزارة التربية والتعليم العالي".

ويرى وكيل وزارة التربية والتعليم، د.محمد أبو زيد ان الحل للأزمة المالية يكمن في توفير موازنات مالية معقولة لدعم الجامعات والالتزام بصرفها اضافة الى تعزيز فكرة صندوق الاقراض بحيث تتحمل كل فئات المجتمع مسؤولية تطوير هذا الصندوق ورفده بالموازنات المالية المطلوبة ومراعاة هذا الجهد لحماية التعليم الجامعي.

للكشف عن تفاصيل ميزانيتها لكل من يرغب بذلك. وحسب البيانات الخاصة بالوضع المالي للجامعة: فانه "في عام 2012 وصلت إيرادات الجامعة إلى 20,684 مليون دينار، في حين وصلت النفقات إلى 25,008 مليون دينار، ما يعني فائض عجز بقيمة 4,324 مليون دينار، وتناقصت المنح الحكومية من 2,320 مليون دينار في عام 2009 إلى 163 ألف دينار في عام 2013 حتى الآن.

ووضعت ادارة الجامعة رؤية واضحة حول سبل مواجهتها للأزمة تتمثل في العمل لزيادة الإيرادات عبر اعتماد اقساط ورسوم معقولة مع زيادة المنح والقروض التي توفرها الجامعة للمحتاجين وتعزيز جهود جباية الأموال ومطالبة الحكومة بمستحقات الجامعات وزيادة مخصصاتها، اضافة الى العمل لتجميد التوظيف الاداري وترشيد الجهاز الاداري ورفع الكفاءة المالية للعمليات الاكاديمية.

وكان وفد اكاديمي من جامعة بيرزيت التقى الرئيس محمود عباس لوضعه في صورة ما تعانيه الجامعة من أزمة مالية، حيث أكد الرئيس دعمه لمواصلة الجامعة دورها الأكاديمي الريادي وابعاد الجامعات عن اية تدخلات حزبية وسياسية، وأشار الى ان معالجة الأزمة

المجال". ووضح الهندي أن الأزمة المالية التي تمر بها الجامعة ناتجة عن ارتفاع الانفاق بسبب زيادة الرواتب المرتبطة بغلاء المعيشة وتدهور الأوضاع الاقتصادية، مشيراً الى تناقص مساهمة الحكومة في دعم موازنة الجامعة.

وقال: "بالرغم من هذه الأزمة لن تلجأ الجامعة إلى تخفيض نسبة المنح الدراسية المقدمة لبعض الطلبة.. الأزمة لن تحرم الطالب من التعليم خاصة من أصحاب الدخل المحدود". و اضاف: "لن نحاول حل الأزمة المالية بزيادة عدد الطلبة بشكل منفلت؛ لأن زيادة عدد الطلبة دون ارتفاع نسبة الموارد والأساتذة يؤدي إلى تدهور المستوى التعليمي وهذا لا تريده الجامعة". وتابع: "حل الأزمة يكمن بتحقيقه إما بزيادة الإيرادات أو بتخفيض النفقات"، مشيراً الى ابقاء الأقساط والرسوم في مستوى معقول مع العمل على زيادة المنح والقروض التي توفرها الجامعة للمحتاجين، رغم سعيها لزيادة الإيرادات.

واوضح الهندي ان الأزمة التي تعيشها جامعة بيرزيت ليست أزمة محصورة فيها بل تمتد لبقية الجامعات الأخرى التي تعيش أيضاً وضعاً اقتصادياً صعباً كما هو الحال في بيرزيت وربما أسوأ، معلناً استعداد الجامعة

القرار موضوع هذا الطلب وبخلاف ذلك فإننا سنكون مضطرين للتوجه إلى المحكمة المختصة لإيقاف هذا القرار حسب الأصول".

وقال الأكاديمي في جامعة النجاح الوطنية، أمين أبو وردة: "أحيانا الجامعات معذورة برفع الأقساط بسبب ارتفاع تكاليف التعليم الجامعي وعدم قدرتها على توفير ذلك وعدم ايفاء الحكومات السابقة بمخصصات الجامعات السنوية".

وتابع: "رفع الأقساط يشجع الكثير من الأسر والعائلات على عدم تدريس ابنائهم أو تحويلهم للدراسة في جامعة القدس المفتوحة بسبب انخفاض الرسوم الدراسية مقارنة مع أقساط الجامعات الأخرى".

ويؤكد أبو وردة "أهمية الاسراع في دفع الحكومة لمخصصات الجامعات وتوسيع دائرة منح القروض لغير القادرين وقيام الجمعيات الخيرية بدعم الطلبة مباشرة وفتح باب الكفالات من دول الجوار لطلبة الجامعات كما هو الحال بكفالات الأيتام وان يتم رفع الأقساط بشكل متدرج وليس مفاجئاً وبتوافق مع ممثلي الطلبة".

وتوجد في الضفة والقطاع 16 جامعة وكلية، ويصل عدد الطلبة الملتحقين بهذه الجامعات قرابة 220 ألف طالب وطالبة، ما يعني ان رفع دينار واحد عن كل طالب يعني ان الجامعات حققت دخلاً بقيمة 220 ألف دينار.

وأكدت مصادر رسمية في وزارة التربية والتعليم العالي ان الحكومة تخصص 40 مليون دولار لدعم 11 جامعة عامة وحكومية اضافة الى الكليات، لكن ما اظهرته البيانات المالية لدى جامعة بيرزيت على سبيل المثال يؤكد تراجع صرف هذه المخصصات الحكومية الى أكثر من الثلث حيث حصلت الجامعة على منح من الحكومة

عام 2008 بقيمة 2.044 مليون دينار في حين ان ما حصلت عليه العام الماضي لم يتجاوز 689 ألف دينار. ويقول رئيس اتحاد العاملين في الجامعات د.أمجد برهم ان المشكلة الأساسية هي عدم التزام الحكومة بتسديد ما تخصصه لدعم الجامعات الفلسطينية.

وأضاف: الحكومة كانت ترصد في السنوات السابقة 40 مليون دولار لدعم الجامعات ورصدت العام الماضي 22 مليون دولار، لكن الصرف للجامعات لا يزيد عن ربع هذه المبالغ ما أدى الى أزمة اقتصادية في اغلب الجامعات التي تحصل على الدعم الحكومي.

وحول طبيعة الجهة التي تحدد قيمة الرسوم قال برهم: "ان مجلس التعليم العالي يضع سياسات للتعليم العالي بما في ذلك رسوم الساعات المعتمدة، لكن خلال الفترة الأخيرة وبسبب عدم التزام الحكومة بدفع الالتزامات المالية تجاه التعليم العالي اجبرت على اعطاء الجامعات حق رفع الأقساط أو وضع سياساتها المالية للحفاظ على استمراريتها".

وعن الحلول المقترحة لهذه الأزمة المتجددة قال برهم: "المطلوب من الحكومة هو انه عندما تضع موازنة ان تلتزم بها وألا ترصد موازنات ولا تسدها كما حدث في الفترة الماضية".

ويقول مسؤولون رسميون ان جامعة بيرزيت تواجه أزمة مالية صعبة تهدد امكانية الاستمرار في دورها التعليمي اذا لم تتخذ الاجراءات والقرارات الحاسمة سواء على المستوى المالي أو الاداري.

واكد رئيس الجامعة د.خليل الهندي ان الجامعة تحرص على توفير التعليم لجميع الطلبة. وقال: "لن نقبل ان يكون الفقر عائقاً أمام أي طالب متفوق راغب في الالتحاق بالجامعة"، مشيراً الى ان ادارة الجامعة اتخذت قرارات واضحة بخصوص اجراء المسح الاجتماعي لتحديد الطلبة المحتاجين من اجل ان تكون برامج المعونة مخصصة لهذه الفئة وليس لغيرها. و اضاف: "المسح الاجتماعي يرمي إلى معرفة واقع الطلبة المحتاجين وضمان أن الطلبة المحتاجين هم من يحصلون على هذه المنح"، مشيراً إلى ان ادارة الجامعة عمدت الى زيادة حجم المنح والقروض للطلبة المحتاجين. وقال: "لن نقبل ان يحول العامل المالي دون التحاق الطلبة المحتاجين بالجامعة، ونعمل بشكل حثيث من أجل ذلك وحققنا نجاحات في هذا



نموذج مقترح للمشروع

لتسهيل التجارة وتعزيز التكامل الاقتصادي لكلا البلدين التوافق على انشاء مركز لوجستي فلسطيني - أردني بإدارة مشتركة على الحدود

حيث ان الهدف الرئيسي من هذا التطوير هو تسهيل العبور السلس للحاويات مع أقصر وقت انتظار.

وأشارت الى أن الجمارك الأردنية والمكاتب المخصصة لوكلاء الجمارك توجد بالفعل على الجسر وستعمل على مراقبة تدفق البضائع الداخلة والخارجة من فلسطين واليه، وتستخدم الجمارك نظام ASYCUDA حيث عملت على تدريب الفلسطينيين على مدى عدة سنوات ماضية. واعتبرت الورقة المنطقة التجارية أو منطقة انتظار الشاحنات منطقة متاحة بالفعل، لكن قد تتطلب مزيداً من التوسع اعتماداً على زيادة حجم التدفق بعد تركيب الماسحة الجديد. وستتمكن الجمارك الفلسطينية والأردنية من ربط نظاميهما لتبادل المعلومات والبضائع إلكترونياً بشكل واضح وسريع، وسيكون هنالك مستويان من أنظمة النقل التي تنقل البضائع إلى المطار الأردني والمدن الأردنية الكبرى إضافة إلى أسطول يعمل على نقلهم مباشرة من العقبة واليه.

متطلبات تسهيل التجارة

وتحدد ورقة الموقف الثانية للشركاء موقف القطاعين الخاص والعام حول متطلبات تسهيل التجارة عبر جسر الملك حسين بما في ذلك استخدام الحاويات في التجارة الفلسطينية، وذلك في إطار مشروع تسهيل التجارة عبر الممرات الحدودية - المرحلة الثانية والممول من الاتحاد الأوروبي. وخلصت الى ان توفير الماسحة الضوئية Scanner يجب ان يعزز هذا توجه التجارة المباشرة ويسمح باستخدام الحاويات واستخدام الطبلبات Pallets وفق الحاجة لتخفيض التكلفة وتسهيل التجارة للقطاع الخاص وتمديد ساعات العمل لتصبح بشكل متواصل على مدار 24 ساعة، ويجب العمل بنظام One Stop Shop (مركز خدمات متكامل) لجميع الجهات ذات العلاقة.

وأكدت ضرورة عودة الجمارك الفلسطينية لتبشر عملها على المعبر وعلى مدار 24 ساعة، وبحث آلية عمل وترتيبات اتفاق التجارة المباشرة مع الجانب الأردني بحيث تشمل اتفاقات التراخيص و non manipulation agreements أو أية ترتيبات لازمة للعمل بنظام التجارة المباشرة.

وأفادت الورقتان ان نسبة الزيادة في الشحنات التجارية من خلال معبر الكرامة، ارتفعت حوالي 30 ٪، وهذه الزيادة مرشحة للارتفاع بشكل ملحوظ لا سيما مع قرب الانتهاء من اعداد الاستراتيجية الوطنية للتصدير والتي من المقرر بدء العمل على تنفيذها بداية العام المقبل وتهدف الى المساهمة في تنمية الصادرات الفلسطينية وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

وأكد موقف الشركاء في الورقتين، ان هذه الآلية ستعمل على تخفيض التكلفة والوقت اللازم لحركة التجارة بشكل كبير، حيث ستعمل على اختصار الفحص الجمركي والأمني بين الأردن وفلسطين في جهة واحدة ويلغي الحاجة للفحص الجمركي والأمني المزدوج على طرفي

ايضا على جسر الأمير محمد الذي يعتبر إعادة فتحه أو فتح أي موقع آخر عوضاً عنه بمثابة ضرورة حتمية لتسهيل التجارة الفلسطينية.

وأوضحت أن ادارة المركز اللوجستي تشمل الادارة المشتركة للجمارك والأمن والمتطلبات اللوجستية الاخرى للتجارة عبر الحدود، وبما يدعم تحقيق التجارة المباشرة الى الأردن وخلالها، وايضا يشمل الربط بين هذا المركز اللوجستي والمعابر الأردنية (ميناء العقبة ومطار الملكة علياء) والفلسطينية الأخرى.

وخلصت ورقتا الموقف إلى أن انشاء مركز لوجستي فلسطيني - أردني مدار بشكل مشترك على الحدود الأردنية الفلسطينية وبالتحديد على معبر الأمير محمد سيلعب دوراً رئيسياً في تسهيل التجارة الفلسطينية والأردنية وتعزيز التكامل الاقتصادي لكلا البلدين، وان الأزمة الخائفة التي شهدتها معبر الكرامة في الآونة الأخيرة تؤكد عدم قدرته على استيعاب الزيادة في الحركة التجارية بالإضافة الى الزيادة في حجم المسافرين من فلسطين واليه، وبما يشير الى ضرورة البدء الفوري في العمل على إعادة وتفعيل معبر الأمير محمد ضمن المقترح اعلاه وليبقى معبر الكرامة خياراً اضافياً يعمل على توفير البدائل وبما يتوافق ويتلاءم مع تسهيل التجارة الفلسطينية.

وظائف المدينة اللوجستية المشتركة مع التطوير الجديد

وأكدت ورقة موقف إنشاء مركز لوجستي في منطقة أريحا والأغوار، ان التطوير الحالي سيتطلب وجود الحد الأدنى من الخدمات الممكنة حيث وافقت فلسطين والأردن على تنفيذ اتفاق النقل المباشر (من الباب إلى الباب)، ويستطيع الفلسطينيون الاستفادة من مشروع أريحا الزراعي والصناعي JAIP لإيواء أي من الخدمات التي قد يتطلبها الجسر في المستقبل.

وسيقوم الماسح الجديد بفحص أي حاوية متوسطة الحجم يبلغ عدد منصاتها 15 خلال عشر إلى خمس عشرة دقيقة، حيث يستغرق فحصها في ظل التنسيق والإعداد الحالي المتبع حوالي خمس دقائق لكل منصة على حدة أي ما مجموعه (ساعة واحدة وخمس عشرة دقيقة لخمس عشرة منصة / حاوية واحدة)، أي أن الماسح الضوئي سيفحص حوالي 8 حاويات بالمقارنة مع شاحنة واحدة في ظل الإعداد الحالي.

وسيصبح من الممكن القيادة من خلال شاحنات كبيرة لنقل الحاويات من أي جهة في الأردن وإلى أي جهة في فلسطين دون الحاجة إلى التحميل والتفريغ.

ويمكن أن تكون الحاويات مملوكة للشركة أو مستأجرة، وهذا قد يعمل على التقليل من تكلفة الحاويات وغرامات التأخير والأضرار.

ويجب ان توجد الجمارك الفلسطينية ووكلاء الجمارك الفلسطينيون لمعالجة الوثائق، وتنفيذ الاتفاقات التجارية، وضمان التأزر والتناغم بشكل صحيح مع الأردن. وسيتم تبادل البيانات والمعلومات بغرض تحسين الخدمات أو التوسع، ولن تتطلب هذه العملية مستودعاً للحاويات

ابراهيم أبو كامش

حياة وسوق

كشفت ورقتا موقف أعدهما مركز التجارة الفلسطيني - بال تريد ومجلس الشاخصين الفلسطيني بالتعاون مع وزارتي الاقتصاد الوطني والمواصلات، عن توافقه لإقامة مدينة أو قرية لوجستية مشتركة بين الأردن وفلسطين في منطقة وادي الأردن وتحديدًا في معبر الأمير محمد، بالإضافة إلى زيادة فعالية استخدام جسر الملك حسين / الكرامة كممر تجاري اضافي وهي أكثر ملاءمة من إقامة الميناء البري في كل من جانبي وادي الأردن.

وبينت الورقتان اللتان تعكسان رأي القطاعين الخاص والعام، أن انشاء مركز لوجستي فلسطيني - أردني بإدارة مشتركة من الطرفين على الحدود الأردنية الفلسطينية وبالتحديد على المعبر التجاري الأساسي "معبر الأمير محمد" سيلعب دوراً رئيسياً في تسهيل التجارة الفلسطينية والأردنية وتعزيز التكامل الاقتصادي لكلا البلدين، وان تحقيق مبدأ التجارة المباشرة "Door to Door" مع ومن خلال الأردن للصادرات والواردات هو القاعدة الأساسية والمنطلق الأساسي لمبدأ الإدارة المشتركة للمركز اللوجستي المقترح على المعبر أو إضافة أية تسهيلات على معبر الكرامة.

وأكد الشركاء ان القرار وراء أخذ هذه المبادرة وبناء المركز اللوجستي، ويجب ان يشكل جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الفلسطينية ومتطلبات التنمية الاقتصادية وبما يكفل تسهيل التجارة الفلسطينية والرؤية المشتركة لدولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية.

وأكدت الورقتان ان إعادة فتح وتفعيل معبر الأمير محمد وإنشاء المركز اللوجستي المشترك بشكل متكامل مع معبر بالإضافة الى زيادة فعالية استخدام جسر الملك حسين (الكرامة) كممر تجاري اضافي سيعمل على تسهيل التجارة الفلسطينية بشكل كبير، وان الإدارة المشتركة للمعبر وإنشاء المدينة اللوجستية المشتركة، التي ستوفر خدمات متنوعة، ستقدم نقلة نوعية كبيرة لتسهيل التجارة الفلسطينية إلى وعبر الأردن وتسهيل التجارة الأردنية إلى وعبر فلسطين، وهذا من شأنه أن يقضي تلقائياً على الحاجة إلى ماسح ضوئي آخر وسيزيل عقبة لا مبرر لها قد يتسبب بها هذا الأمر، وسيقلل من التكلفة اللازمة لإدارة الحدود على كلا الجانبين، وسيشجع القطاع الخاص من كلا الجانبين للاستثمار في تطوير المعبر والمدينة اللوجستية وتقديم خدمات كاملة للشاخصين مثل التخزين، والتعبئة، والتغليف.... إلخ إضافة إلى تشجيع الاستثمار المشترك في نظام النقل بين الجانبين، ورفع الحظر المفروض على وجود الجمارك الفلسطينية ووكلاء الجمارك الفلسطينيين من أجل معالجة الوثائق، وتنفيذ الاتفاقات التجارية، وضمان التأزر والتناغم في المعبر الذي يمثل خطوة أساسية ومهمة جداً ينبغي اتخاذها على الفور، بالإضافة إلى أن نظام النقل المباشر (من الباب إلى الباب) والإدارة المشتركة لا يجب تطبيقه فحسب على معبر الكرامة، لكن يجب تطبيقه





صورة ارشيفية لاحدى فعاليات التجارة وزيادة الصادرات

الحدود، الأمر الذي سيعمل على ترويج استخدام الموانئ الأردنية (العقبة، ومطار الملكة علياء الدولي) والفلسطينية في المستقبل (ميناء غزة والمطار المقترح في منطقة البقعة)، كما سيعمل على تعزيز كون فلسطين رابطاً أساسياً للتجارة بين الشرق والغرب في منطقة الشرق الأوسط.

جدوى وملاءمة المدينة اللوجستية المشتركة ضمن السياق الفلسطيني

وأكد موقف الشركاء في الورقتين أن تثبيت ماسح ضوئي في الجسر وتنفيذ اتفاق النقل المباشر من الباب إلى الباب مع الأردن سيعمل على الحد من الخدمات التي ستقوم مجمعات الشونة/ أريحا المقترحة وجسر الملك حسين بتقديمها، وأن جسر الأمير محمد لا يزال خياراً أساسياً لأي نوع من الوظائف على الرغم من تعرضه للعديد من العوائق الجغرافية والبنى التحتية المماثلة، لكنه يتمتع بتمثله السيادة الفلسطينية على الحدود مع الأردن، ويمكن استخدامه لغرض التصدير فقط حيث إن إسرائيل توفر تدابير أقل تقييداً على جميع المنتجات التصديرية التي يتم نقلها حالياً عبر جسر الملك حسين، وكان هذا واضحاً خلال دراسة المقارنة التي أجراها مجلس الشاحنين الفلسطيني وبال توريد.

واستبعد الشركاء فكرة وجود ميناء بري كامل في كل من الجسور وإبراز أهميته للتجارة الفلسطينية بحيث يتم تسييره إما من خلال مجمع لوجستي (مدينة) أو قرية شحن، وبذلك يمكن أن يخدم الأسواق المحلية والدولية بعد ربطه بالموانئ والمطارات المحيطة، إذ يجب أن يكون لفلسطين السيطرة الكاملة أو المشتركة للعمليات بغض النظر عن اسم أو وظيفة أي منطقة. وينبغي أن تشمل السيطرة، (وآلاً تقتصر على)، الجمارك والتخليص الجمركي، الذي سيحدد الحاجة لأي وزارة أخرى أو غيرها.

وسائل الوصول

وفيما يتعلق بخدمات النقل بالسكك الحديدية كونها أكثر فعالية من حيث التكلفة والكفاءة في الخدمات التي تقدمها فإن الموقعين المقترحين حالياً الواقعين تحت مستوى سطح البحر وغير قادرين جغرافياً على توفير المزيد من التكاليف ووسائل نقل فعالة لربط المدن الفلسطينية الرئيسية بسبب عدم وجود شبكة طرق واستحالة بناء مسارات قطار بحيث تخدم المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية لفلسطين، سيقضيان على فكرة وجود ميناء جاف وتعززان محيط المدينة اللوجستية أو قرية الشحن. وأشارت ورقتنا الموقفة إلى أن حجم الاستثمار المطلوب لبناء مسار القطار في المنطقة سيكون ضخماً، وبالتالي، فإن فكرة تسهيل العملية ضمن سلسلة التوريد على أساس خفض التكلفة، والوقت، والإجراءات لن تكون قابلة للتطبيق لهذين الموقعين على شكل الميناء البري، بل على العكس من ذلك، سينعكس حجم هذا الاستثمار في الخدمات المقدمة وهذا لن يكون فعالاً من حيث التكلفة.

وشدد موقف الشركاء على أنه ينبغي ربط الموانئ البرية على الأقل بميناءين بحريين أو أكثر. وقد تتلاءم عدم إمكانية الوصول إلى المواقع الحالية فقط مع العقبة لكنها وبكل تأكيد لن تتلاءم مع موانئ أسدود، وحيفا، وغزة المستقبلية، وبالتالي فإنهم يرون إن وجود ميناء جاف في أي من هذين الموقعين قد لا يوفر ميزة تنافسية قد تسعى لها الاستراتيجية الوطنية للتجارة الفلسطينية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الحجم الحالي للتجارة مع الأردن أو الدول العربية ربما يتضاعف حتى أربعة أضعاف إلا أنه ليس بديلاً لضخامة حجم التجارة التي تريد فلسطين تكوينها مع اثنتين من كبرى الأسواق في العالم وهما أوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

ويرى الشركاء أن وجود مشروع مشترك بين الأردن وفلسطين قد يكون مثالياً لكليهما حيث سيستفيد الأردن منه بقدر ما ستستفيد فلسطين. ومن المعلوم أن الأردن تتطلب الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، وهي خدمة توفرها حالياً إسرائيل. إلا أنه في حال إنشاء مدينة لوجستية أردنية فلسطينية مشتركة، سيكون لفلسطين ميزة تنافسية على إسرائيل في الوظيفة والخدمات التي سيوفرها هذا المنفذ. ولذلك، فإن موقع هذه المدينة سيكون في غاية الأهمية من حيث الخدمات التي سيقدمها.

ولذلك، قد يبسر وجود مدينة أو قرية لوجستية مشتركة على أرض مشتركة بين البلدين وبشكل كبير من حركة السلع ويوفر خدمات المشتركة قد يكون القطاع الخاص معنا بتطويرها. وتتمثل الخدمات التي ستوفرها هذه المدينة أو القرية بنظام النقل المتعدد الوسائط، والتخزين، وخدمات سلسلة التوريد (التعبئة والتغليف ووضع العلامات والتبريد ... الخ)، والتعزيز والاندماج، والوساطة المالية وخدمات الشحن والتخليص، وبيئة مناسبة لاستثمار القطاع الخاص.

* تحقيق مبدأ التجارة المباشرة «من الباب إلى الباب» مع ومن خلال الأردن للصادرات والواردات هو القاعدة الأساسية لمبدأ الإدارة المشتركة للمركز المقترح على معبر الأمير محمد

للحاويات، والتخزين المبرد، والتخليص الجمركي، وصيانة الحاويات والنقل البري، والشحن، والقسم الإداري.

وتتواجد معظم الصناعات الفلسطينية في فلسطين في المناطق الوسطى، أو الشرقية، أو الشمالية، وبالتالي، فإن وجود ميناء بري في منطقة أريحا قد لا يشجع هذه الصناعات للنقل أو الاستفادة من خدمات هذا الميناء البعيد. ومن المعروف أنه كي يكون للموانئ البرية تأثير كبير على تطوير الصناعات يجب أن تكون الخدمات في متناول اليد وبتكلفة تنافسية. وكشف الموقف أن الميناء البري في وادي الأردن لن يربط أسدود، وحيفا، والعقبة، وميناء غزة المستقبلية تنافسياً من أجل توفير الخدمات للفلسطينيين وغيرهم.

ويعتبر تقديم أفضل الخدمات للعملاء مع تخفيض وقت التسليم وخفض تكلفة النقل واحدة من أهم مزايا الميناء البري الذي من شأنه أن يخلق عامل جذب للشركات والعملاء، وهي ميزة خاصة من المستحيل تحقيقها في هذين الموقعين المقترحين حيث يمكن للمرء أن يقلل جانباً واحداً لكنه وبكل تأكيد لن يستطيع التقليل من الجوانب الأخرى.

ويتم إنشاء الموانئ البرية لمساعدة الموانئ البحرية في تخفيف الازدحام وتوفير حلول للعملاء والتي قد لا تستطيع الموانئ البحرية في بعض الأحيان أن توفرها وتقدمها. ويمكن أن تقدم حلولاً مجدية من حيث الوقت والتكلفة في حالات ازدحام الحركة والمرور التجاري.

وتعتبر الموانئ البرية داعماً رئيسياً للموانئ البحرية من حيث سرعة الوصول للميناء البحري في غضون فترة زمنية ومسافة صغيرة، وهذا ليس هو الحال مع المواقع المقترحة حالياً.

وعلى الرغم من إشكالية السيادة للميناء البري في فلسطين، بغض النظر عن موقعه، إلا أنه من الممكن أن يوفر ميزة الاستفادة وتوفير في النفقات المدفوعة حالياً على الموانئ الإسرائيلية (أسدود، وحيفا)، والعقبة التي تتعامل مع التفنيش الجمركي، وتوثيق البضائع، والتعبئة، والتغليف للاستيراد والتصدير. ووفقاً للتنبؤات المتوقعة فإن النفقات التي سيتم توفيرها يمكن أن تكون ضخمة. وسيقوم نظام الحاويات (الذي يستخدم للتعامل مع الحاويات) بتزويد الميناء بالقدرة على إدارة عمليات المعبر بشكل فعال، وزيادة الانتاجية، وتقليل نفقات السكك الحديدية الإدارية والتنفيذية سامحاً له بتعزيز فعالية العمليات كاملة، وهذا يعتبر سبباً آخر ليس لصالح المواقع المقترحة حالياً.

التشاور مع القطاع الخاص في فلسطين والأردن

من الجدير ذكره أن ورقة الموقف هذه تأتي بعد إجراء العديد من المشاورات مع القطاع الخاص والعام في فلسطين، بالإضافة إلى إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من القطاع الخاص الأردني وبشكل أساسي اتحاد اصحاب شركات ومكاتب تخليص ونقل البضائع (Syndicate) (مؤسسات الدعم اللوجستي الأردني) (JIA) وجمعية رجال الأعمال الأردنية الأوروبية (JEBAA) وشركات الشحن والتخليص، وتم خلال هذه الاجتماعات التباحث بإنشاء مركزين لوجستيين على جانبي الحدود بين فلسطين/منطقة أريحا والأردن/ منطقة الشونة، أو على طرف واحد من الحدود أو إمكانية إنشاء مركز لوجستي واحد مشترك على الحدود بين الطرفين.

وأكد موقف الشركاء أن القطاعين الخاص والعام الفلسطيني والأردني عمل بشكل وثيق حيث ساعد في الحفاظ على علاقة تجارية وثيقة خاصة أن بعض الصناعات في الأردن تتمتع بميزة وجود فروع لها في فلسطين وأن بعض رجال الأعمال الفلسطينيين استثمروا وبكثافة في الأردن، بالإضافة إلى قيام الأردن بتوفير طريق تجاري بديل للمصدرين والمستوردين الفلسطينيين إلى الأردن وعبره.

ولذلك فإنهم يرون، إن تطوير معبر الكرامة وتركيب الخدمات المناسبة والبنية التحتية سيعملان وبكل تأكيد على زيادة تدفق البضائع في كلا الاتجاهين، وسيشجع دولا عربية أخرى على أن تحذو حذو الأردن. وبالفعل، يستفيد الفلسطينيون من خدمات الشحن منخفضة التكلفة التي ستقدمها خطوط الملكية الأردنية وهذا زاد قليلاً من تدفق بعض المنتجات التصديرية من خلال عمان، مؤكداً أن الهدف الرئيسي وراء تركيب الماسح الضوئي هو مواصلة تسهيل حركة البضائع بين البلدين وإزالة أي عوائق قد تزيد من الوقت، أو التكلفة، أو التأخير الإضافي.

لذا، فإن تقديم وإدخال الماسح الضوئي لن يكون له معنى إذا لم يؤد إلى اتفاقية النقل المباشر من الباب إلى الباب إلى الأردن وعبره، وإن الاستفادة من هذا المبدأ الرئيسي (نظام النقل المباشر من الباب إلى الباب) وتوصيات القطاع الخاص على حد سواء في فلسطين والأردن، وإدخال مدينة لوجستية مشتركة على معبر الأمير محمد بحيث يمكن أن توفر خدماتها لجميع الشاحنين سيخدم بالتأكيد ما هو أبعد من مجرد هذا الاتفاق.

أسباب استبعاد فكرة إنشاء ميناء بري واستبدالها

بمدينة لوجستية مشتركة بين فلسطين والأردن

ويرى الشركاء في القطاعين العام والخاص في ورقتي الموقف أن الأسباب التي أدت إلى استبعاد إنشاء ميناء بري تتمثل في أنه على الرغم من أن المسافة بين جسر الملك حسين وعمان تبلغ حوالي 70 كيلومتراً والمسافة إلى العقبة تتعدى 250 كيلومتراً واللذين تم تحديدهما بشكل معقول إلا أن الخدمات التي سيقدمها هذا المنفذ لن تكون قادرة على المنافسة بما فيه الكفاية لأنه لن تكون شبكة النقل التي ستقام على جانبي الوادي ذات تكلفة مخفضة، بسبب التكلفة العالية للنفط والطرق المعقدة التي على وسائل النقل عبورها. ولوحظ أيضاً من التعاريف الواردة حول مزايا وعيوب الموانئ البرية أن هذه الموانئ توفر نظام النقل المتعدد الوسائط المرتبط أساساً بمحطة سكك حديدية ما يقدم خدمة كبيرة. وقد تتسبب درجات الحرارة العالية طوال العام وأحياناً الفيضانات المفاجئة التي تحدث خلال فصل الشتاء بالأضرار بالبضائع، وزيادة تكلفة الخدمات وبالتالي ارتفاع تكلفة التأمين.

وحسب الشركاء يتم تحديد حجم الأراضي المستخدمة لبناء ميناء بري من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات التي سيقدمها وقدرته على الوصول إلى الطرق الرئيسية والسريعة.

وحالياً فإن الجانب الإسرائيلي يعيق وصول الفلسطينيين إلى كامل الطريق 90 الذي يؤدي لشمال وجنوب فلسطين.

يذكر أن الموانئ البرية تتطلب مساحات للتخزين، ومنطقة مناولة

أسعار البطاطا "تشوي" جيوب المستهلكين

نائل موسى

حياة وسوق

سجلت أسعار البطاطا الطازجة أسعاراً قياسية غير مسبوقه في أسواق مدينتي رام الله والبيرة وتجاوز سعر الكيلو الواحد من البطاطا البلدية والمستوردة من إسرائيل لأول مرة 7 شواقل في ظل شح ملموس في المعروض وترد بالجوذة.

وتضاعف سعر البطاطا خلال الشهر الأخير نحو 4 مرات عما كان عليه خلال تموز الماضي، وأكثر من ضعفين مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي، ما أثار تدمراً شديداً لدى المستهلكين بسبب قلة جودة المعروض.

وتستبد البطاطا قائمة الخضار في المطبخ الفلسطيني، وتحتل المركز الثالث وربما الثاني بعد الخبز والأرز على المائدة الفلسطينية ويتزايد اعتماد الأسر المحدودة الدخل عليها كمصدر أساسي للغذاء والطاقة في الوجبات الثلاث.

وتستهلك أسرة فلسطينية متوسطة العدد أكثر من 20 كيلو غراماً من البطاطا شهرياً، ما يعني زيادة في الانفاق على الطعام الأساسي يثقل ميزانية الأسر المعتمدة والمحدودة الدخل المنهكة أصلاً.

ويقتر تجار جملة ومفرق بحصول ارتفاع قياسي وغير مسبوق بأسعار البطاطا خلال الأسابيع الأخيرة، لكنهم يبرئون أنفسهم من المسؤولية، ويعزونه إلى قلة المعروض خارج الموسم الذي يبدأ بالأراضي الفلسطينية في تشرين الأول ويمتد حتى نهاية حزيران وربما أواسط حزيران حيث يبدأ بعده استخدام المخزون في البرادات.

وتعتبر البطاطا من محاصيل الخضار الرئيسية التي تزرع في الأراضي الفلسطينية، وتنتج في الضفة والقطاع بوفرة تتيح التصدير خلال الموسم، وتزرع التقاوي بأنواعها في عروتين (دورتين) رئيسيتين، هما العروة الربيعية والخريفية.

المواطنة ليلى خليل ربة أسرة من 8 أفراد يعيها زوجها من عمل متقطع في ورش البناء تقول: منذ الصباح وأنا انتقل من بسطة إلى أخرى بحثاً عن بطاطا جيدة بسعر معقول ولا أجد، الأسعار نار والمتوفر قديم تالف "ذابل" أو صغير الحجم يرهق في التقشير والاعداد ويذهب مع القشر، أو أخضر يشوبه حرقة وطعم مر غير مستساغ.

وتضيف: أطفال الستة مولعون بالبطاطا، وأنا اطهوها لهم بأطباق وأشكال شتى على الفطور والغداء والعشاء، ونستخدمها في تحضير الشوربات والمعجنات والمقبلات والأطباق الرئيسية، وبفعل الوضع المالي الصعب نقدمها مقلية أو مهروسة أو مشوية أو مطبوخة كوجبة رئيسية.

ومثل أغلب ربوات البيوت تفضل ليلى الدرناط البلدية المزروعة في التراب البني (عليها تراب) بخلاف البيضاء المزروعة في تربة رملية وهذه لا تنضج في القلي وتحترق ويتحول لونها إلى البني المحروق وتبقى نيئة، والمشكلة أن أسعار الصنفين نار ويحرق المال القليل المتاح للمصروف على الطعام خاصة أن البطاطا أضحت كالكبوز لا يمكن الاستغناء عنها.

وتعرض البطاطا البيضاء الإسرائيلية المصدر غالباً في أكياس من البلاستيك سعة 4 كيلو غرامات بفتحات تتيح التهوية، ويبيع الكيس الواحد منها بين 15 شيقلاً و18 شيقلاً في السوق المركزية، وقد يتجاوز حاجز الـ 20 شيقلاً في محلات بيع الخضار والفواكه، فيما يبيع البلدي الذي تميل لونه قشترته إلى البني بين 5 شواقل لأصناف قليلة الجودة و8 شواقل للصنف والدرناط الجيدة.

ويقول هشام العواد وهو تاجر جملة في سوق خضار البيرة المركزي "الحسبة" - وورث المهنة أباً عن جد - أن هناك عدة أسباب لمشكلة شح كمية البطاطا وارتفاع سعرها، ففي مثل هذا الوقت من العام تختفي وراء التشدد بذريعة الموسم.

ويضيف: الارتفاع هذا العام بدأ ملموساً وأكثر حدة عن الأعوام السابقة في ظل اختلال شديد لمعادلة العرض والطلب التي تتحكم بشكل أساسي في الأسعار، نافية في الوقت ذاته وجود احتكار يقف وراء موجة النقص وارتفاع الأسعار المتواصلة منذ رمضان الماضي.

ويقول العواد: حقيقة أن موسم البطاطا الذي يبدأ في الأراضي الفلسطينية في تشرين الثاني انتهى منذ شهرين، وبات اعتماد السوق الفلسطينية بنسبة كبيرة على الاستيراد من إسرائيل التي تتحكم في السعر والجودة.

وحول أسعار الجملة يقول العواد: تباع البطاطا الإسرائيلية المصدر بسعر جملة يتراوح بين 3,5 و4 شواقل للكيلو من الصنف الجيد، والشوال بـ 14 شيقلاً، وتاجر المفرق يود إضافة هامش ربح وهذا يعني أن السعر



سيرتفع بغض النظر عن عدالته وملاءمته لمعدلات الأجور والدخل، محذراً من طريقة البيع بالكمش (تقوم على أساس توجيه البضاعة بوضع حبات جيدة على السطح ليراهها المستهلك وتخفي تحتها بضاعة تالفة أو قليلة الجودة) التي قال أنها تقوم على غش فاضح. ويقدر العواد أن إسرائيل في مثل هذا الوقت من العام غير معنية بتصدير البطاطا الجيدة للأسواق الفلسطينية لتلبية احتياجات أسواقها وللتصدير للأسواق الأوروبية، وهي مجدية اقتصادياً أكثر لها إذ يبلغ سعر الكيلو 2 يورو، ما يعني ضمناً أن أصناف أقل جودة هي التي تردنا للسوق الفلسطينية.

ويقول تاجر جملة رئيسيون في سوق البيرة المركزي أنهم يدخلون حالياً إليه بين 2500 و3000 كيلو غرام من البطاطا الإسرائيلية فقط، وهو رقم لا يكاد يذكر مقارنة مع احتياجات السوق حتى مع إضافته إلى ما قد يكون بقي في البرادات والمستودعات من البطاطا الفلسطينية، ما يشير إلى تغطية كثير من التجار احتياجاتهم بصورة مباشرة من إسرائيل من جانب وحوادث عمليات تهريب واسعة.

وينأى تاجر مفرق بنفسهم عن رفع الأسعار وبيعهم الكرة إلى تاجر الجملة إلى جانب الشروط التي يملئها الموسم.

ويقول الشاب أحمد عياد الذي يتخذ بسطة له وسط الحسبة منذ أكثر من 5 سنوات: بالنسبة لي أشترى شوال البطاطا بـ 14 شيقلاً وأبيعه بـ 15، وهذا هامش ربح زهيد لا يغطي تعب العمل، كما يتيح للزبون الشراء بطريقة اختيار البطاطا بنفسه بسعر 5 شواقل للكيلو، وأنا أشترىها بالجملة بـ 4 شواقل، وعليّ أن أحسب أن جزءاً منها سيبور (يتلف) ولن يباع، المشكلة فيمن يفرض سعر الجملة الذي يرفض البيع للتاجر بالصندوق ويات يبيعنا بالكيلو.

تاجر المفرق نبيل فارس يقول: أعمل في بيع الخضار منذ سنوات طويلة، وهذه المرة الأولى على ما أذكر أن تسجل فيها البطاطا نقصاً بالكمية وارتفاعاً بالأسعار على هذا النحو رغم أنها ترتفع عادة في مثل هذا الموسم.

وأضاف: البطاطا المعروضة اليوم تأتي من البرادات، وتجار الجملة يتشبثون بما لديهم ويقتررون علينا بكميات قليلة على أمل تحقيق ربح إضافي بالاستفادة من ارتفاع السعر الناجم عن زيادة الطلب مقابل قلة العرض.

ويستهلك أكثر من 400 مطعم وفندق، في مدينتي رام الله والبيرة ومصانع للمسلية والمعجنات كميات وافرة من البطاطا يومياً ما يضاعف من حجم الطلب ويفاقم النقص.

ويرفض تاجر الجملة اتهام بعضهم بالتسبب في قلة المعروض وارتفاع الأسعار عبر احتكار الصنف، ويقول العواد: "غالباً وفي ظل

الوضع الفلسطيني، لا أحد يستطيع احتكار الخضار خصوصاً لأنها سريعة التلف، ما يتطلب وجود برادات ضخمة هي حتى الآن غير متوفرة لدى التجار الفلسطينيين.

وتستخدم درناط البطاطا في اعداد قائمة طويلة من الأطباق بدءاً بالشوربات والسلطات والمقبلات، مروراً بالأطباق الرئيسية للوجبات الثلاث وصولاً إلى المعجنات والحلويات، وتدخل في صناعة المسليات خصوصاً رقائق البطاطا (الشبس) وصناعة النشا، وغيرها ما يضاعف من تداعيات نقصها وارتفاع أسعارها سلباً، ويقود إلى ارتفاع مواد أخرى تدخل البطاطا في صناعتها واعدادها.

ويقول أكرم الحافي ويعمل مديراً عاماً في إحدى الوزارات: المواطن بالمحصلة يعنيه الحصول على حاجته بسعر وجودة معقولين وعلى الجهات المعنية العمل على حماية حقوق المستهلك.

وحاول الحافي انتقاء كيس من البطاطا يحتوي على درناط جيدة لقاء 15 شيقلاً قال إن البائع خصه بهذا السعر لمعرفة سابقة. وأضاف: عندما يأتي المواطن إلى الحسبة فهو يعتقد أنه وصل إلى سوق شعبية توفر المواد الأساسية بسعر وجودة مناسبين، لكن هذا الكم من البسطات تفرض أسعاراً مرتفعة تشعرون أننا نتسوق من أفخم الأسواق العالمية.

ويضيف: أنا موظف بدرجة مدير عام، ورغم الدرجة الرفيعة فأنا بالكاد أوفر مصاريف المنزل والفواتير، وفاتورة الطعام تتضخم يومياً جراء ارتفاع السلع الأساسية، أعتقد أنه غير مبرر، ويتطلب تدخل الجهات الرقابية خاصة أن هناك فئات وشرائح مهمشة وضعيفة الحال وبالكاد توفر الطعام لأبنائهم.

ويرى المواطن نبيل بخاري ويعمل في حقل الاعلام أن التشدد بمقولة صعوبة متابعة أسعار الخضار والفواكه خصوصاً لعدم ثبات سعرها وتغيره بشكل يومي ما عادت تجدي في ظل الرفع غير المبرر خاصة للخضار التي لا يمكن الاستغناء عنها.

وبيع كيس البطاطا البيضاء قبل أربعة أسابيع فقط (خارج الموسم) بين 5 - 8 شواقل بحد أقصى في ظل وفرة زادت بكثير عن الحاجة، وبيع الكيلو البلدي بين 2 و2,5 شيقلاً.

وتابع بخاري: رام الله مدينة الغلاء الفاحش وتتميز بارتفاع الأسعار غير المبرر وغير المفهوم، في إشارة إلى فارق الأسعار مقارنة مع المدن الأخرى، هذه مدينة تجارها ومقدمو الخدمات فيها يسعون للربح وأضحت بيئة طاردة خاصة للمقيمين فيها من خارج أبناء المحافظة.

ويبرر تاجر ارتفاع الأسعار في أسواق رام الله والبيرة بحقيقة أن أغلب الإنتاج يأتي من مناطق شمال الضفة المعروفة بمزارع البطاطا، ما يفرض كلفة إضافية تتمثل في أجور النقل المرتفعة وزيادة حلقة التوزيع. ويحذر مواطنون ومسؤولون في لجان حماية المستهلك من احتمال استغلال مهربين للنقص في المعروض وارتفاع الأسعار لإدخال بطاطا سحبت منها المواد النشوية فعلاوة على أنها مهربة فهي غير صالحة للاستخدام الأدمي وقد يشكل تناولها أخطاراً على صحة المستهلك بسبب حدوث تغيير على مكوناتها وهي غالباً ما تباع في إسرائيل بسعر زهيد لغرض استخدامها كعلف للأبقار، أو اللجوء إلى بيع البطاطا التصنيعية للاستخدام المنزلي بذات السعر.

ويقول تاجر أن مشكلة البطاطا تفاقمت هذا العام أيضاً بفعل نقص في الكميات المنتجة فلسطينياً بسبب موجة الصقيع والسيول التي ضربت الموسم وألحقت دماراً في مزارع البطاطا أدت إلى نقص الإنتاج بصورة مباشرة أو غير مباشرة بكف مزارعين عن زراعتها بعد تكبدهم خسائر فادحة الموسم المنصرم دون أن يجدوا من يعرضهم عن الأضرار ويمكنهم من الاستمرار.

ويحذر تاجر من أن الدور آت قريباً على البندورة التي توقعوا أن تشهد انخفاضاً في المعروض وارتفاعاً وشيكاً في الأسعار حيث بدأت إسرائيل تستورد المحصول الفلسطيني مع انتهاء الموسم لديها، وهو ارتفاع قالوا ألا وسائل لديهم لتحاشيه.

وبغض النظر عن التفاصيل يبقى السبب الأبرز بنظر التجار هو عدم وجود برادات ومخازن ملائمة لحفظ الفائض في الإنتاج خلال الموسم والاستفادة منه في مثل هذه الأوقات.

وحتى إيجاد حلول جذرية، ستواصل أسعار البطاطا الارتفاع لشهرين إضافيين بعد أن كانت أسعار حباتها المتوفرة وزهد أسعارها رمزاً لوفرة وبساطة تغنت بها الشحورة في أغنياتها المعروفة "ع البساطة البساطة غديني جبنة وزيتون، وعشيني بطاطا". .. فهل تعود البطاطا كذلك؟



صورة جماعية للمشاركين في المخيم

نظمت "مجموعة الاتصالات الفلسطينية" بالتعاون مع وزارة الخارجية الأميركية "مخيم التكنولوجيا - رام الله" .. صقل مهارات الشباب وزيادة خبراتهم وتمكينهم بتطبيقات تكنولوجيا الخلوي والوسائل الالكترونية

حياة وسوق

اختتمت مجموعة الاتصالات الفلسطينية بالتعاون مع وزارة الخارجية الأميركية ممثلة بالقنصلية الأميركية، الخميس الماضي فعاليات أعمال "مخيم التكنولوجيا- رام الله" الذي استمر يومين في فندق القيصر بحضور مجموعة المشاركين ممثلين بمدراء المؤسسات الشبابية والهيئات المحلية والمؤسسات النسوية، بالإضافة الى خبراء عالميين يعملون في شركات تكنولوجيا عالمية الى جانب مختصين فلسطينيين رياديين خبراء في مجال الوسائط الرقمية والاتصال الاجتماعي الالكتروني المتقدم، وذلك بهدف صقل مهارات المشاركين وزيادة خبراتهم وتمكينهم بتطبيقات تكنولوجيا الخلوي والوسائل الالكترونية.

وتناولت ورشات العمل موضوعات مختلفة تعنى بكافة مجالات التنمية الشخصية والمهنية وتصب نحو رفع وعي المشاركين بوسائل الاعلام المجتمعي، وكيفية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لخدمة وتنمية الأعمال الريادية، وكيفية التعلم عن بعد بواسطة استخدام الانترنت، وكيفية توظيف استخدام الهواتف الذكية في المؤسسات والمنظمات، وكيفية التشبيك مع المؤسسات باستخدام الانترنت وتطبيقات الغوغل، بالإضافة الى كيفية استغلال الهواتف الذكية بأنسب الطرق.

وسعى المدربون خلال المخيم الى بحث المشاكل المجتمعية والمؤسسية التي تواجه المشاركين داخل مؤسساتهم وحياتهم اليومية، ومن ثم العمل على حلها والتخلص منها عبر استخدام التكنولوجيا وتطبيقات الهاتف الخلوي.

وجاءت أعمال مخيم التكنولوجيا- رام الله بعد حفل أقامته مجموعة الاتصالات في قاعة جوال مساء الثلاثاء الماضي بحضور رئيس

مجموعة الاتصالات الفلسطينية عمار العكر، والقنصل الأميركي العام مايكل روتني، الشريكين الداعمان للمخيم التكنولوجي.

وأكد العكر خلال كلمة ألقاها بالحفل سعي مجموعة الاتصالات الفلسطينية من خلال "مخيم التكنولوجيا- رام الله" الى نشر المعرفة الرقمية ادراكا منها بمسؤوليتها المجتمعية تجاه زبائنها بشكل خاص والمجتمع المحلي بشكل عام، وعملا على صقل مهارات المشاركين بوسائل التكنولوجيا الحديثة والوسائط التقنية المتطورة ومواقع التواصل الاجتماعي لتطوير أعمالهم وزملائهم داخل المؤسسات التي يعملون بها.

وأضاف العكر أن الشباب الفلسطيني متعطش للحصول على المزيد من خدمات الاتصال كخدمات الجيل الثالث والرابع غير أن الوضع السياسي العام لا يتيح لهم الفرصة للتطور والابداع مثل سائر الشباب بدول العالم.

من جهته أوضح القنصل الأميركي العام أن ما يميز "مخيم التكنولوجيا- رام الله" بشكل خاص والتكنولوجيا بشكل عام أنها تستطيع جمع أشخاص عدة من أماكن مختلفة رغم اختلاف الوقت وبعد المسافات، حيث ضم المخيم مدراء وموظفي المؤسسات الشبابية والهيئات المحلية من مختلف مدن الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس الى جانب خبراء عالميين أتوا من دول مختلفة كأمرিকা وبريطانيا وغيرها في مكان واحد وزمان واحد.

وشدد راتني على مدى أهمية دور التكنولوجيا في تطوير حياة الفلسطينيين وتمكين عمل المؤسسات والهيئات ما يساعد الموظفين والمدراء على مواجهة التحديات وتخطي الصعاب باستخدام الأدوات الالكترونية الحديثة. وأكد سعادة القنصلية الأميركية برعاية المخيم بالشراكة مع مجموعة الاتصالات وبالتنسيق مع شركة اعلام تام

للعلاقات العامة من حيث التنسيق والتخطيط والتنظيم للمخيم والبحث عن المدربين والمشاركين والمتطوعين لتمكين وصقل المهارات التكنولوجية لمؤسسات المجتمع المدني في فلسطين.

وأكد أحد الخبراء المحليين مدير دائرة الخدمات وأدارة المنتج في شركة جوال رامي حناوي أهمية ورشات العمل التي أجريت على مدار اليومين، من حيث عملية ربط أفكار ومبادرات المشاركين التي تمثل احتياجات المؤسسات مع شركات التطوير وتكنولوجيا المعلومات من أجل العمل على تحويلها الى برامج وأنشطة فعالة وواقعية، بالإضافة الى التعرف على المشاكل التي تواجه العاملين في المؤسسات الشبابية والأهلية والعمل على حلها من خلال توجيه المشاركين حول أفضل السبل في استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات لمواجهة كافة الصعوبات والمعوقات.

وأعربت سماح خوجة وهي إحدى المشاركات في المخيم وتعمل في مؤسسة برج اللقلق في القدس عن سعادتها لمشاركتها في المخيم، حيث تعتبر أول تجربة تخوضها في مجال التكنولوجيا، الأمر الذي جعلها تدرك مدى أهمية التكنولوجيا في رفع كفاءتها في الإدارة والتخطيط داخل مؤسساتها وصقل مهاراتها على الصعيد الشخصي.

يذكر أن "مخيم التكنولوجيا- رام الله" يعد جزءاً من مخيم التكنولوجيا العالمي الذي جرى في دول متعددة في العالم، منها: تايلاند وأوروغواي ورومانيا.

وعقد "مخيم التكنولوجيا- رام الله" للمرة الثانية في فلسطين على التوالي حيث يأتي في وقت تزداد فيه أهمية الشبكات الاجتماعية الالكترونية، وفي زمن باتت تعتمد فيه أغلبية المؤسسات المجتمعية على الانترنت بتقديم خدماتها التنموية لكافة شرائح جمهورها.

براعمه لم تتمكن من الإزهار وأوراقه تساقطت قبل ان تفتح

تفاقم الفقر والبطالة والغلاء في بلدان "الربيع العربي"

حياة وسوق ابراهيم أبو كاش

تتوقع قيادات في المنظمات الشعبية في الدول العربية التي شهدت حراكا شبابيا أن تشهد بلدانهم المزيد من الثورات الجماهيرية والحراكات الشبابية عبر كافة الأساليب والأشكال من الاحتكام للشارع والاعتصامات في الميادين والعصيان المدني مروراً بصناديق الاقتراع وانتهاء باللجوء للعسكر، خاصة أنهم يؤكدون أن الحراك الشبابي الذي شهدته بلدانهم تم اختطافه وسرقته دون أن يحقق أهدافه في التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الجذري. وقالت هذه القيادات إن المأمول من ثورات بلدانها قبل سنتين كان أن تكون ربيعا عربيا لكنها هي أقرب الى الخريف، فلم يتمكن هذا الربيع من الإزهار حتى قطفت أنويته وبراعمه وسرقت ثماره فتساقطت أوراقه قبل أن تفتح.

زيادة مرعبة في الدين المصري



عيدة نور الدين

وقالت المحامية عيدة نور الدين رئيسة جمعية المرأة والتنمية وخبيرة حقوق المرأة والطفل في مصر في مقابلة مع "حياة وسوق" - أجريت معها في عمان قبل عزل الرئيس محمد مرسي - إن سياسات جماعة الإخوان

ومرسي تسببت بزيادة مرعبة في الديون العامة للدولة، خلال عام واحد بمقدار 243 مليار جنيه، مشيرة إلى ارتفاع إجمالي الديون العامة لمصر خلال هذا العام من 1310 مليارات جنيه، بما يعادل 85٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إلى نحو 1553 مليار جنيه بما يعادل 89٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية حزيران من العام الماضي.

وأوضحت أن الاقتراض وفقا لبيانات الموازنة العامة للدولة التي أقرها البرلمان المنحل، بلغ نحو 312 مليار جنيه، معتبرة أنه لو استمر الإخوان في حكم البلاد، لارتفعت قيمة القروض ومدفوعات الفائدة، وهو ما يعني بوضوح أن فوائد ديون مصر خلال عام من فترة حكم مرسي ستبلغ 43.5 مليار جنيه.

وقالت نور الدين إن المؤشر الرئيسي للبورصة "أي جي اكس 30" فقد نحو 49.2٪ من قيمته خلال عام 2011، ليتراجع من مستوى 7142 نقطة، إلى 3587 نقطة، بينما أنهى المؤشر تعاملات عام 2012 على مستوى 5462 نقطة، معوضا جزءا بسيطا من الخسائر. وخسر رأس المال السوقي خلال 2011، نحو 195 مليار جنيه، بينما تمكن من تعويض نحو 82 مليار جنيه خلال 2012، لتبلغ خسائر عامين من الثورة نحو 113 مليار جنيه، وفقد الاحتياطي المصري من النقد الأجنبي أكثر من 50٪ من قيمته منذ ثورة 25 يناير، متراجعا من مستوى 36 مليار دولار بنهاية 2010، إلى نحو 15 مليار دولار بنهاية 2012. وارتفع الدين الخارجي لمصر ليصل لنحو 34.7 مليار دولار، بينما صعد الدين الداخلي لمستوى 203 مليارات دولار، مرتفعا بمعدل 13٪ سنويا.

وتقول نور الدين: "ما يدعى بالربيع العربي في مصر، هو ليس ربيعا، لكنه خريف أسقط الأخضر واليابس وكل ما كان جميلا في مصر، وفي الحقيقة الشباب المصري ظلم قبل 25 وبعد 25 يناير، في بادئ الأمر كان مقصيا من الحياة السياسية ويعاني من مشاكل البطالة، والتهميش، ورداءة التعليم، ولذلك كان وقود الثورة التي تحولت إلى فوضى".

وتضيف: خرج الشباب المصري للشارع ليكون وقودا لما كان يأمل أن تكون ثورة، وحظه السيئ أنه وقع بين كفة التيارات الإسلامية وتنظيمها وكفة القوى السياسية التي لم يكن لها سوى ان البحث عن مواقعها في الكراسي القيادية، فغيب الشباب في تركيبة وهياكل الحكومات الأربع المتعاقبة بعد تسلّم محمد مرسي رئاسة الجمهورية.

وتؤكد أن الناس ضجوا من الإخوان، وأصبحوا يكلمون أنفسهم، لاكتشافهم ان نظام "مرسي" ضحك عليهم، إذ كان يقول كلاما وينفذ كلاما آخر، فلم يحترم الدستور وتدخل في عمل وصلاحيات المحكمة الدستورية وأقصى النساء منها ولم يحترم القانون والقضاء ما تسبب في دفع الناس لعدم احترام النظام.

وتساءل نور الدين: كيف يريدون من الناس ان تحترمهم وهم لا

يحترمون القانون ولا القضاء؟، ولا يحترمون الإرادة الشعبية؟. وقالت: "قالوا لو خرج نفر من الناس واعربوا عن رفضهم لسياساتهم في الحكم فانهم سيمشون ويتركون الحكم، لكن خرجت الناس كثيرا للميادين وهتفت ونادت ودعت الى رحيلهم ولم يرحلوا".

وتؤكد نور الدين ان خيار نظام مرسي الاخواني ليس خيار الشعب المصري ولا خيار صندوق الاقتراع فكان من المفترض تهيئة المناخ الايجابي حتى يتمكن الناس من الاختيار الصحيح والاخوان استغلوا جهل الشعب وتدينه وتاجروا باسم الدين ولذلك تدرجوا بشعاراتهم فكان شعارهم قبل الحكم "الاسلام هو الحل" وبعد الحكم "أين ذهب الحل؟" فقالوا ان النهضة هي الحل.

وتقول نور الدين: "لطالما لم نجد مشروع نهضة حاليا فالحل أن يحلوا عن الشعب يرحلوا، والصندوق لا يخرج أفضل ما فيه، الانتخابات نزهة لكنها مشكوك فيها وحصل تزوير ولم يتم التحقيق فيها خاصة بعد تغيير النائب العام، فكانت هناك أصوات بـ 200 جنيه و 400 و 500 جنيه، وبطرد السكر والزيت".

وتقول نور الدين: بما ان الصندوق هو الذي جعل مرسي رئيسا للجمهورية فان ارادة الشعب لا تريده ولن ننتظر الصندوق المقبل، ولن يستطع الشعب المصري الانتظار (وهذا ما حصل في 30 يونيو حيث خرج ملايين المصريين إلى الشوارع وعلن الجيش عزل مرسي "المحرر").

ووصفت نور الدين نظام مرسي بالدكتاتوري، وتقول: "في ظل هذا الواقع نحن محاربون مناظرون ولسنا معارضين"، مشيرة في نفس الوقت الى وجود قوى خارجية تسببت في حرف الثورة الشبابية عن مسارها وسياقها الطبيعي، مؤكدة أنه منذ البدايات كان هناك تدخل قوى أجنبية معروفة وكان مبلغ عنها حتى قبل 25 يناير وهذه القوى تدخلت لاحداث الفوضى وليس الثورة لمصالحها الاقتصادية. وتضيف: "نحن نعيش أسوأ العصور وما نشعر به الآن (في ظل حكم مرسي والاخوان) مرارة أكبر من النكسة بكثير، لكن ثقتنا بالجيش المصري عمياء".

اليمن مثقل بهموم وأعباء اقتصادية



اسماء عبد العزيز

أسماء عبد العزيز، رئيسة جمعية المرأة الاقتصادية ومختصة تقنية حيوية في هيئة البحوث الزراعية في اليمن، فتؤكد لـ "حياة وسوق": أن الاقتصاد اليمني مثقل بهموم وأعباء اقتصادية وصعوبات تنموية كبيرة جدا، بينها عدم تجاوز معدل النمو الحقيقي المتوقع للناتج 3.5٪.

في ظل تضخم نسبته 7٪ ونمو السكان بنسبة 3٪. وأضافت: أدى تدني نمو الناتج المحلي بفعل عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية إلى محدودية فرص العمل الجديدة، ما جعل نسبة البطالة المتوقعة عند مستوياتها المرتفعة أي بين 30 و 35٪ من قوة العمل.

وأشارت عبد العزيز، إلى عدد كبير من التحديات الاقتصادية التي يواجهها اليمن في 2013، والتي قالت انها تظل صعبة، خاصة في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين صفوف الشباب، داعية الى إعادة توجيه الإنفاق الحكومي بطريقة أكثر كفاءة تدعم النمو الاقتصادي، والعمل على تقوية تحصيل الضرائب، خاصة من كبار دافعيها، وتحسين قدرة القطاع المالي على تقديم قروض للقطاع الخاص وتعزيز الحكم الرشيد والشفافية.

وقالت: "الوضع الاقتصادي صعب جدا، حيث تراجع القطاع السياحي كثيرا عما سبق قبل 3 سنوات، ولم يعد المستثمرون يرغبون في الاستثمار لانعدام الأمان في اليمن حيث توجد اختطافات وتصفيات واغتيالات وانفجارات".

وبينت أن الثورة تسببت في انخفاض دخل أغلبية اليمنيين إلى حد كبير، ما جعلهم يلجأون إلى تخفيض احتياجاتهم الأساسية. وترى أسماء أن عدم حل الأزمة السياسية من أهم المعوقات التي تواجه الاقتصاد اليمني، إضافة إلى وضع برنامج بناء للاقتصاد. وأضافت: الاقتصاد اليمني في الأصل ومن قبل الثورة اقتصاد ضعيف وهش

يعتمد على الصادرات النفطية، وخلال من التنوع الاقتصادي، ويتأثر بأدنى هزة قد يتعرض لها".

وتقول أسماء: "ربما لا نستطيع ان نؤكد اذا ما كان الشباب اليمني حقق أهدافه من وراء ما سمي (بالربيع اليمني) وقد يكون لهذا الموضوع محوران يتمثلان بالحراك الشبابي وبوجود قضايا أناس مسحوقة وظلم يحصل ما حرك الأمور قليلا، ولكن ليس الى حد كبير ولم يلب كل طموحات الناس التي خرجت للشوارع.

وتضيف: الجانب السلبي يتمثل في استغلال قوى سياسية حماس الشباب وسعيهم وراء الثورة، وجعلتهم مثل (الكومبارس)، تلجأ لهم وقت الحاجة لتستغل طاقاتهم وتجعلهم حريق ووقود المرحلة، لكن الآن لم يعد لهم ذلك الوجود الذي تخيلوه وحلموا به".

وأكدت تراجع شعبية حزب المؤتمر الشعبي العام، ومع ذلك فانه قالت: "ربما يخبئ لنا الكثير من المفاجآت في الوقت القادم، فهو يعد الآن الكثير من الخطط ليتطور ويستعيد ثقة الناس التي فقدها".

الاقتصاد التونسي بعد عامين من الثورة



اعتدال مجبري تتحدث للزميل ابراهيم أبو كاش

وتقول اعتدال مجبري مديرة مركز التدريب في مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" في لقاء خاص بـ "حياة وسوق" ان الشارع التونسي منقسم على نفسه لأن أحزابه السياسية منقسمة، مؤكدة بروز ظواهر جديدة غريبة جدا على المجتمع التونسي، في ظل تخوف الشارع المكبل بغلاء الأسعار غير المسبوق، وتطلعه الى دستور لا يعرف متى سينتهي ويفتقد خريطة طريق لعقد الانتخابات والانتهاج من الدستور. وتؤكد مجبري، تزايد شكاوى التونسيين من غلاء المعيشة وارتفاع البطالة والفقر، في حين كان التونسيون يأملون ازدياد المشاريع التنموية والازدهار الاقتصادي، بنسبة نمو مرتفعة وبنسبة عجز ضئيلة وبميزانية مرتفعة وباقتصاد ديناميكي غير مرتهن للخارج يجلب إليه كبار المستثمرين في العالم وبإدارة اقتصادية نزيهة وشفافة اختفت منها مختلف مظاهر الفساد والرشوة. وتفيد أن المؤشرات الاحصائية تبين انه منذ 2011/1/15 ارتفعت الأسعار حتى بلغت مستوى لا يطاق، وأصبح كثيرون عاجزين عن توفير أبسط ضروريات الحياة، وارتفعت البطالة بعد الثورة إلى 18.7٪ وعدد الفقراء بنسبة 15٪، أي ما يعادل مليوناً ونصف المليون، منهم حوالي 500 ألف تحت خط الفقر المدقع. وأكدت مجبري تراجع الاستثمارات الصناعية بنسبة 6٪ في 2012 على المستوى الوطني، مشيرة إلى ان الحكومات المتعاقبة بعد "الثورة"، اتجهت نحو الدين الخارجي بشكل كبير وهو ما أغرق البلاد في الديون وسيجعلها تعاني طيلة السنوات المقبلة من مشكلة سداد هذه الديون في ظل تراجع امكانيات البلاد، كما تفاقم العجز في الميزان التجاري بسبب تراجع تغطية الصادرات للواردات.

وتؤكد مجبري، تخوف الشارع التونسي من بروز التيار السلفي "الجهادي" الذي بدأ بعمليات مسلحة مؤخرا وهو أمر وصفته بالغريب جدا على الثقافة التونسية، في ظل الشعور بأن الحكومة تراوح مكانها. وقالت: "قبل الشارع التونسي التحالف بين تيار اسلامي وآخر ليبرالي، لكن اختلف الوضع الآن فانقسمت الأحزاب بشكل كبير جدا، وبرزت مؤشرات في الدستور وصفها المراقبون والناس بالخطيرة جدا، ووقع جدل كبير جدا حول رابطة حماية الثورة وتدخلاتها في الشأن العام وفي حياة المواطن ومحاولة تدخلها أيضا في الحوار الوطني".

وبالنسبة للشباب أكدت ظهور الكثير من الجمعيات التي يسعى الشباب من خلالها للتعبير عن مواطنهم ومشاركتهم لأنه تم اقصاؤهم سابقا من المشاركة السياسية.

البورصة في أسبوع

حياة

وسوق - أغلق

مؤشر القدس نهاية

الأسبوع الماضي عند مستوى

468.80 نقطة منخفضاً 14.31

نقطة، أي ما نسبته (2.96%) عن إغلاق

الأسبوع الذي سبقه. ويأتي ذلك على

خلفية انخفاض مؤشرات كافة القطاعات.

وتم عقد 5 جلسات تداول في بورصة

فلسطين خلال الأسبوع الماضي تم خلالها

تداول 3,993,621 سهماً بقيمة 6,780,601

دولار أميركي نفذت من خلال 1,330 عقداً.

وتم تداول 29 شركة من أصل 49 شركة

مدرجة حيث شهدت 3 شركات ارتفاعاً

في أسعار أسهمها، في المقابل

انخفضت أسعار أسهم 20 شركة

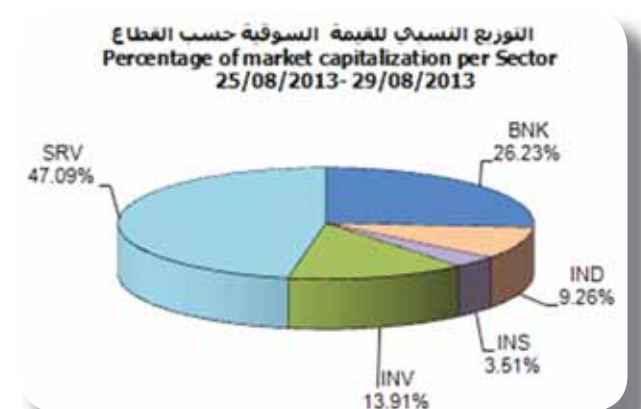
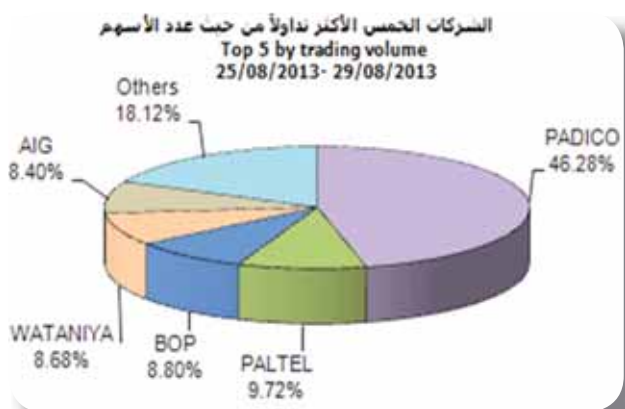
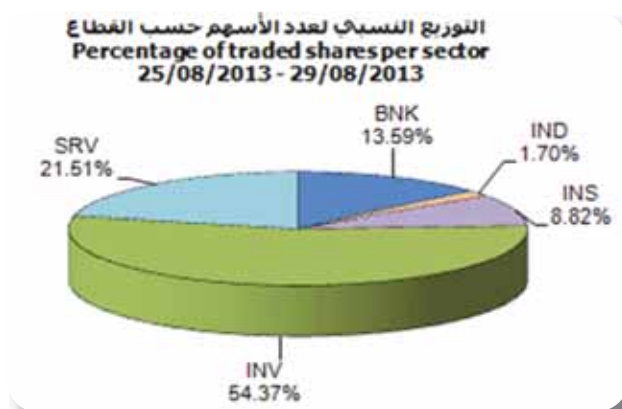
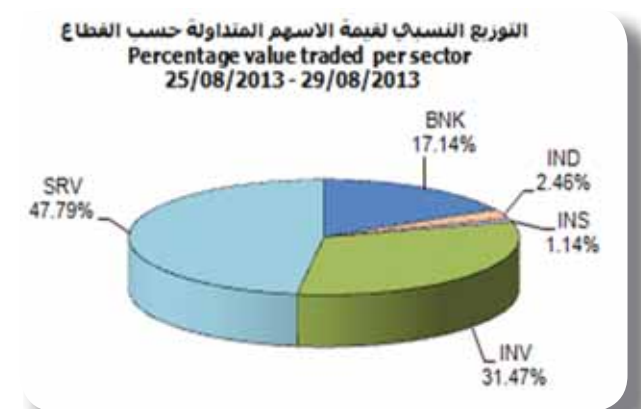
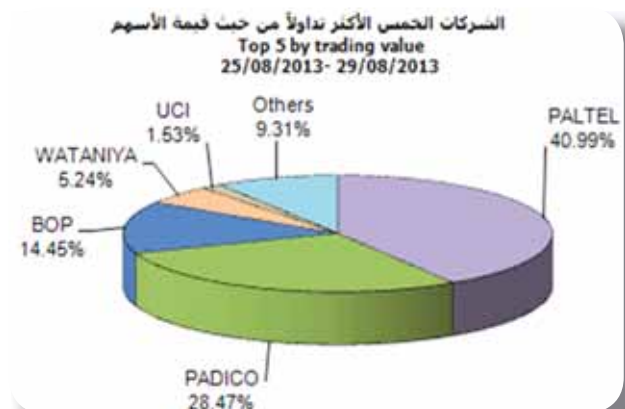
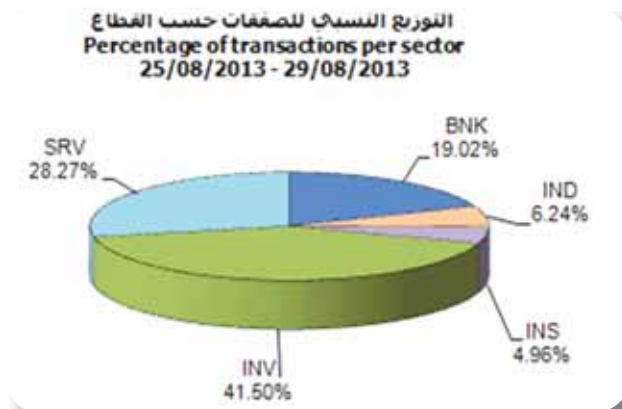
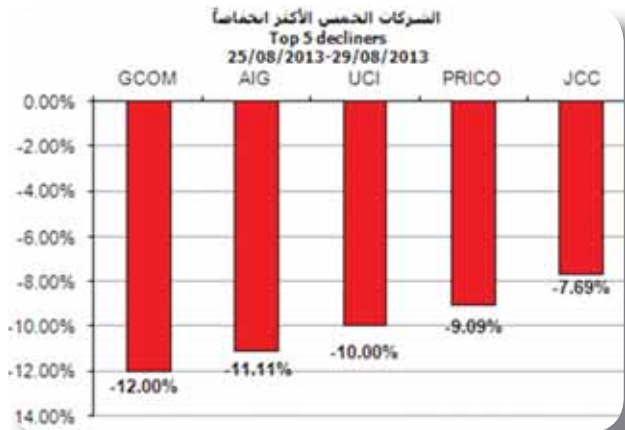
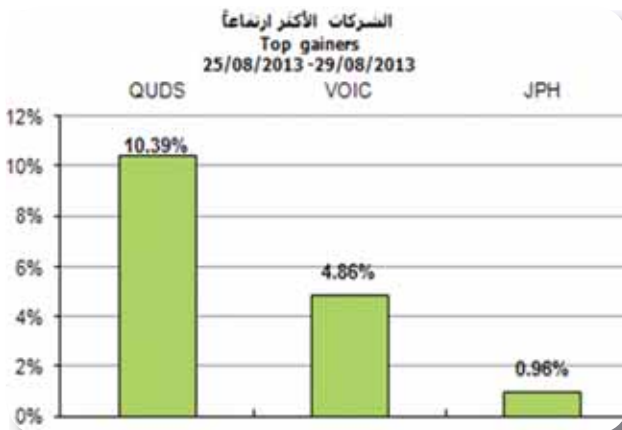
واستقرت أسعار أسهم 6

شركات أخرى.

المؤشر	الإغلاق	الافتتاح	التغير	نقطة	(%)
القدس*	468.80	483.11	-14.31	-14.31	-2.96%
العام**	250.06	255.99	-5.93	-5.93	-2.32%
البنوك والخدمات المالية	109.60	109.84	-0.24	-0.24	-0.22%
الصناعة	65.47	66.10	-0.63	-0.63	-0.95%
التأمين	45.23	45.86	-0.63	-0.63	-1.37%
الاستثمار	20.53	21.90	-1.37	-1.37	-6.26%
الخدمات	46.69	47.94	-1.25	-1.25	-2.61%

(*) المؤشر الرئيسي للبورصة، سنة الأساس 1997 ورقم الأساس 100 (**) يشمل جميع الشركات المدرجة، سنة الأساس 2003 ورقم الأساس 100

مقارنة نشاط التداول الأسبوعي	2013/8/22 - 18	2013/8/29 - 25	(%)
عدد الأسهم المتداولة (#)	5,272,636	3,993,621	-24.26%
قيمة الأسهم المتداولة (US\$)	6,766,874	6,780,601	0.20%
عدد الصفقات	1,186	1,330	12.14%
عدد جلسات التداول	5	5	0.00%
القيمة السوقية (US\$)	2,929,618,930	2,861,786,753	-2.32%
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (US\$)	1,353,375	1,356,120	0.20%



رياح الحرب تؤثر على السوق المالية في اسرائيل

روعي بيرغمان وعميت بن دافيد

الهجوم الأميركي المرتقب على سوريا والتهديدات برد حاد من حكم الأسد ضد اسرائيل جلبت رياح الحرب الى السوق المالية في اسرائيل ايضا. فقد سجلت بورصة الأوراق المالية انخفاضات حادة، بينما واصل الدولار الأميركي في التعزز.

البورصة

سجلت بورصة تل أبيب الخميس في أسعار أسهم الشركات الرائدة تل أبيب 25 وتل أبيب 100، انخفاضات بمعدل 2.4 و 2 في المئة على التوالي. وتصدرت الانخفاضات اسهم البنوك والشركات المالية التي ضعفت بـ 2.9 في المئة خشية أن ينتقل القتال الى حدود اسرائيل ويشوش النشاط الاقتصادي.

وقال اينيف حبرون الاقتصادي الرئيس في دار اكسلانس للاستثمارات ان "الخطر الجغرافي السياسي يشكل محفزا لجني الأرباح التي تحققت منذ بداية السنة. ولن نتفاجأ مثلا اذا كانت سحبات من صناديق الائتمان. وذلك لأول مرة بعد فترة طويلة". ولا يستبعد حبرون امكانية أن يكون مستثمرون أجانب استثمروا في الأسهم الاسرائيلية يقررون سحب بعض الأموال التي استثمروها في اسرائيل للخارج.

كما أن قطاع الغاز والنفط برز في الانخفاض بمعدل 2.5 في المئة. وعلى حد قول حبرون، فان الانخفاض ينبع مباشرة من التهديد السوري. "التخوف من ضرب منشآت الغاز الطبيعي هو تخوف ملموس".

كما تسلس القلق من اشتعال اقليمي محتمل الى ساحة شهادات

الاستثمار. فقد سجلت انخفاضاً في الأسعار يعبر عن ارتفاع الخط في الاستثمار فيها في هذه الفترة، وذلك رغم قرار الفائدة لدى بنك اسرائيل الخميس الماضي الذي ابقى الفائدة في مستوى 1.25 في المئة لشهري ايلول وتشرين الأول ايضا. شهادات استثمار حكومية شيقلية لفترة عشر سنوات انخفضت بـ 0.2 في المئة. وفي سوق شهادات الدين المؤسساتية ايضا سجل انخفاض بمعدلات مشابهة. وفقدت الجداول نحو 0.5 في المئة.

الوقود

وفي اسعار البنزين ايضا تأثرت بالتوتر مع سوريا ومن المتوقع ان ترتفع اليوم الأحد بنحو 20 أغورة للتر الواحد. وسيستقر السعر النهائي للبنزين استنادا الى أسعار العملة الصعبة.

لكن اذا استمر ميل الارتفاع في سعر الدولار فاننا سندفع في الشهر التالي 7.80 شيقل للتر بنزين 95 اوكتان بالخدمة الذاتية. نحو ثلث الارتفاع سببه التعديل الفصلي لضريبة البلو (ضريبة تفرض على البنزين). واثناء الاسبوع الماضي نشرت تقديرات تقضي بان سعر البنزين سيرتفع بنحو 15 أغورة للتر. ولكن في الأيام الثلاثة الأخيرة كان ارتفاع كبير في سعر الدولار ما سيؤدي الى ارتفاع أكبر في اسعار البنزين.

اسعار البنزين في اسرائيل تقرر مرة كل شهر استنادا الى سعر البنزين المصفى في اسواق البحر المتوسط. ويتأثر هذا السعر بالطبع بالتغيرات في اسعار النفط في العالم.

ويتقرر السعر كمتوسط خمسة ايام تبادل تجاري وسعر الدولار في آخر يوم له اهمية كبيرة على السعر الذي ندفعه في الشهر التالي لأن السعر يحسب استنادا الى السعر الدولار للبنزين

المصفى، ويجب ترجمته بالشيقل وفقا لليوم المقرر. وبموجب حسابات اجريت الخميس الماضي في سوق الوقود استنادا الى أربعة من الأيام الخمسة المقررة وسعر الدولار الحالي، من المتوقع للسعر ان يرتفع، كما أسلفنا، بنحو 20 أغورة للتر. نحو 14 أغورة من الارتفاع ينبع من تغييرات في سعر البنزين والنفط في الشهر الاخير ومن سعر الدولار.

ويضاف الى هذا التعديل الفصلي على ضريبة البلو، والتي هي ضريبة ندفعها كحقنة ثابتة على كل لتر بنزين نشتره. وستضاف الى هذه الضريبة خمس اغورات ومع ضريبة القيمة المضافة المفروضة على البلو تصبح نحو ست اغورات. وكنتيجة لذلك فان البلو التي ندفعها على الوقود ستكون نحو 3.60 شيقل، وهذه تشكل وحدها نحو 46 في المئة من السعر الذي ندفعه على الوقود. ومع ضريبة القيمة المضافة يبلغ معدل الضرائب على البنزين نحو 56 في المئة من السعر.

العملة الصعبة

في سوق العملية الصعبة سجل الشيقل انخفاضاً حاداً في القيمة حيال العملات الأساسية. وعلى حد قول حبرون، فان التهديد الجديد ادى بالناس الى التزود بالدولارات انطلاقاً من الافتراض بان ضرب اسرائيل سيضرب الاقتصاد وبالتالي الشيقل ايضا. وتعزز الدولار الأميركي الخميس الماضي بـ 1.5 في المئة ليصل الى 3.657 شيقل اما اليورو فارتفع بـ 1.3 في المئة وتقرر سعره الرسمي عند مستوى 3.88 شيقل.

عن "يديعوت/ مامون"

في الطريق لاسرائيل.. شاحنات

تعمل بالغاز الطبيعي

الغاز الطبيعي الاسرائيلي يبدأ طريقه الطويل نحو سوق المواصلات. فقد علمت "يديعوت احرونوت" ان وزارة المواصلات تقوم هذه الأيام بتجربة لاستخدام الشاحنات التي تتحرك بالغاز الطبيعي، وفي اطاره ستقر استيراد شاحنات كهذه الى البلاد.

ثلاثة موردي شاحنات، لمرسيدس سكانيا وايفكو تقدموا بطلبات لاستيراد نماذج كهذه. ويعمل قسم المرتبات في الوزارة هذه الأيام على ترتيب المطالب من المستوردين التي تتضمن ضمن امور اخرى بنى تحية مناسبة، وصيانة ووسائل أمان. وفي ختام فترة التجربة وبلورة الاستنتاجات سيتاح استيراد منتظم لمركبات تتحرك بالغاز الطبيعي، بما في ذلك السيارات الخاصة.

من يعطي دفعة كبيرة لاستخدام الغاز الطبيعي هي شركة ديك غاز بسيطرة اسحق تشوفا، أحد المالكين الأساسيين للغاز الطبيعي في اسرائيل من خلال نصيبه في حقلي تمار ولافيتان. وحسب الخطة، فان شركة ديك غاز - بالتعاون مع وزارة الطاقة - ستقيم محطة اولى للشحن بالغاز الطبيعي في نطاق الشركة في اسدود. وحتى نهاية 2014، ستضيف 6 محطات اخرى في انتشار قطري. ويعد وجود هذه المحطات شرطاً مركزياً لخلق الطلب على مثل هذه المركبات في البلاد. ومع ذلك، في السنوات الاولى من المتوقع لتوفر الغاز الطبيعي للمواصلات ان يجعله مجدياً لا سيما لأسطول المركبات الكبرى خاصة التجارية التي تستخدم محطات شحن خاصة بالوقود، ومركباتها تنطلق من ذات النقطة في كل يوم وتعود اليها.

كما أن ديكل ستشتري شاحنة المرسيدس الاولى التي تتحرك بالغاز وتصل الى البلاد وستستخدمها على سبيل التجربة. كما أن مرسيدس تنتج سيارات عمومية بالديزل تتحرك بالغاز الطبيعي يمكنها في المستقبل ان تباع في البلاد ايضا وتخفف بذلك التلوث بالهواء.

عن "يديعوت/ مامون"

بحث مشاريع مشتركة بين اسرائيل والصين

رئيس المجلس الوطني للاقتصاد في اسرائيل، البروفيسور يوجين كندل اقلع السبت الى الصين بهدف الدفع الى الامام وتعميق العلاقات الاقتصادية بين الدولتين. وجاء من ديوان رئيس الوزراء الاسرائيلي ان رحلة كندل تأتي استمراراً لاتفاق بنيامين نتنياهو مع رئيس وزراء الصين لي كتشيانغ على اقامة فريق مهام مشترك، بين الدولتين يعمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما.

"هدف رحلة كندل هو تحريك مسيرة العمل المشترك بين الدولتين بحيث تتضمن اجراءات لزيادة التبادل التجاري، ورفع حجم الاستثمارات المتبادلة وتشجيع استثمارات البحث والتطوير المشتركة بين الدولتين"، كما جاء عن ديوان نتنياهو.

كما بحثت هذه المواضيع في زيارة العمل التي اجراها قبل نحو شهر وزير الاقتصاد نفتالي بينيت في الصين. ولم ينضم بينيت الى رحلة رئيس الوزراء الى الصين، على خلفية شبكة العلاقات الحساسة مع عائلة نتنياهو وأجرى بعدها زيارة عمل منفصلة في مدن مركزية في الصين. وبعد نحو اسبوعين سيسافر الى الصين العالم الرئيس في وزارة الاقتصاد آفي حسون، لدفع التعاون المشترك في مجالات البحث والتطوير الى الامام.

وسيزور كندل بكين حيث سيلتقي جانغ شياو كيانغ نائب رئيس اللجنة الوطنية للتطوير والاصلاح المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي في الحكم الصيني. وسيبحث الرجلان في تشكيل فرق عمل مشتركة لبحث تنفيذ مشاريع مشتركة بين الدولتين في مجالات تتفوق فيها اسرائيل كالمياه والزراعة، والخدمات والمعدات الطبية، والطاقت المتجددة، وتكنولوجيا البيئة والتكنولوجيا العليا. كما سيلتقي كندل في شنغهاي مع مسؤولين كبار في الحكم في المدينة ومحافل مالية للبحث معهم في سبل تشجيع الاستثمار بين الدولتين وتقديم التعاون في المجال المالي. وفي غوانزو يجري كندل جولة في مشاريع واستثمارات مشتركة بين اسرائيل والصين وسيلتقي بحاكم الاقليم وسيبحث معه امكانيات مزيد من التعاون.

42 رحلة جوية الى الصين في الاسبوع

وقعت اسرائيل والصين على اتفاق طيران جديد تتمكن بموجبه كل دولة من ان تنظم حتى 14 رحلة جوية اسبوعية ومنظمة وسبع رحلات شحن بين الدولتين. واليوم تنظم شركة ال عال ثلاث رحلات منتظمة فقط على خط تل ابيب - بكين، بينما شركة الطيران الوطنية الصينية اير تشاينا فلا تنظم رحلات جوية بين اسرائيل والصين. ولهذا فان هذا الاتفاق يزيد بشكل كبير تواتر الرحلات الجوية في الخطوط بين الدولتين ويسمح لمزيد من شركات الطيران من اسرائيل والصين بتنظيم رحلات منتظمة بين الدولتين. ويفيد مدير سلطة الطيران المدني غيولا بروم ان حجم الحركة السنوية في الطيران المباشر على خط تل ابيب - بكين هو اليوم 50 ألف مسافر.

عن "هآرتس/ ذي ماركر"

يتقصد وضع الأصابع العشرة في وقت واحد وتزيد دقته 200 مرة عن لعبة "كينيك" ..

"ليب موشن كونترولر" ..

جهاز مستقبلي للتحكم بالأجهزة عبر الإشارات

ديفيد بوغ

اليوم أصبحنا نعرف الكثير عن ملامح المستقبل، خاصة عن طريق التلفزيون والأفلام السينمائية التي وصفها لنا بالتفصيل، كالسيارات التي تحلق وتطير، والروبوتات التي تعمل في المنازل كخدم، وغيرها الكثير. ومنذ اليوم بات بالإمكان التحكم بالكمبيوتر عن طريق حركات اليد في الهواء، إذ تعج مواقع الإنترنت بأخبار "ليب موشن كونترولر" (80 دولارا) بعد العرض الأول له على الجمهور قبل سنة. فقط تصوروا التحكم بالشاشة ومحتوياتها عن طريق تسخير الفضاء الفارغ، والتعرف على الحركات والإيماءات تماما مثلما تقوم أداة التحكم بلعبة "كينيك" من "مايكروسوفت". وتساءلوا أيضا إن كان المستقبل بدأ متجسدا في أداة "يو إس بي" مثلا، أو جهاز كمبيوتر. تحكم

بالإشارات أداة الاستشعار "ليب موشن" هذه رائعة وصغيرة ومكتفية ذاتيا. فهي عبارة عن بلاطة صغيرة رشيقة من الزجاج والألمنيوم بقياس 1.2×0.5 بوصة بجانب سفلي من المطاط الذي لا ينزلق، يمتد منها كابل "يو إس بي" إلى كمبيوتر، مع مصباح صغير يضيء لدى قيامها بعملها. وإذا كنت تملك جهاز كمبيوتر مكتيبا ينبغي وضع جهاز الاستشعار هذا بين الشاشة ولوحة المفاتيح. وإذا كان الجهاز هذا لا يتوب، يمكن وضعه على المكتب أمام لوحة المفاتيح. وتقول شركة "ليب" مصنعة الجهاز إنه سيكون بالإمكان قريبا شراء جهاز "بي سي" من شركة "إتش بي"، أو "اسوس" مجهزا بمثل هذا المستشعر المزروع به سلفا. فقط قم بتنزيل برنامج "ليب"، وإذا بك تتلقى سريعا الإرشادات حول كيفية وضع يديك في الهواء وتحريكهما لتجري مراقبتهم عن طريق كاميرات "ليب" ومستشعراتها العاملة بالأشعة تحت الحمراء. والجهاز كما ذكرنا شبيه بلعبة "كينيك" التي تتعرف على أجزاء الجسم في الفضاء، وإن كان النظام هذا أصغر حجما وأقل كلفة، لكن أكثر دقة، فاستنادا إلى الشركة يمكنه

تقصي وضع أصابعك العشرة بدقة بالغة في وقت واحد، أي أكثر دقة من "كينيك" بـ 200 مرة. وتذكر أيضا أن "ليب" يضيف مسألة التعرف على الحركات والإيماءات، لا إلى التلفزيون، بل إلى الكمبيوتر الآلة التي يمكنها تشغيل ملايين البرامج المختلفة للأغراض كافة،



التطبيقات أيضا. فحركتها في الهواء من لعبة إلى أخرى ليست متجانسة. كما أن النقر على الماوس في بعض التطبيقات يؤثر على أشياء أخرى ظاهرة في الشاشة، في حين يتوجب في تطبيقات أخرى التصويب على الجسم، مع البقاء ساكنا هاما والمؤشر عليه حتى يمتلئ تماما. وكما الحال مع "كينيك"، فإن فترة الانتظار هذه هي لتفادي الاختيار العرضي، أو الخاطئ، رغم أن إبقاء الإصبع جامدا من دون حركة في الهواء هو أمر صعب للغاية.

وفي بعض التطبيقات يتوجب عليك الرجوع إلى الشاشة السابقة عن طريق مسح الإصبع بسرعة إلى اليسار، وفي غيرها ينبغي هز اليد أفقيا. وهكذا فإنه لا يوجد إيقاع محدد، أو أسلوب منطقي في تحريك اليد والأصابع، فتعلم هذه الإيماءات والحركات في تطبيق معين لا يعني أنه يمكن تطبيقها في التطبيقات التالية. وتكون النتيجة خيبات أمل متتالية كما لو أنك تحاول العزف على قيثارة، وأنت ترتدي قفازات الملاكمة. المشكلة الأخرى الكبيرة أن نصف هذه التطبيقات يعمل بصورة جيدة مع الماوس ولوحة المفاتيح، أو على الأقل مع شاشات اللمس.

المشكلة الثالثة هي عندما تحتاج في بعض التطبيقات إلى تشغيل المؤشر، ولف النوافذ نزولا وصعودا في نظام التشغيل "أو إس إكس"، أو "ويندوز". فعندما يكون إصبعك في الهواء، فكيف يعرف البرنامج متى ستنقر على شيء ما؟ فلا يوجد هناك زجاج للنقر عليه، كما هو الحال في شاشة اللمس، ولا أزرار، كما هو الحال عند استخدام الماوس. وبإيجاز فإن "ليب موشن كونترولر" هو حل يبحث عن الصعوبات. وهو بحاجة ماسة إلى تطبيق قاتل ماحق يستقصي حركة الأبعاد الثلاثة بالأصابع العشرة، ويسخرها بدقة بالغة جدا. وغالبية التطبيقات المتوفرة حاليا لا تستفيد من حركة الأصابع العشرة، فغالبيتها تتحرى حركة الإصبع أو اليد الواحدة.

"ليب كونترولر" جهاز ممتاز ودقيق وذو سرعة عالية، ويتوفر بسعر متهاود، لكن برنامج الذي يبرر وجوده ما يزال في عالم المستقبل.

عن "نيويورك تايمز"

الموجز .. برعاية



الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية
PALESTINIAN COMMERCIAL SERVICES CO.

"طاقة" الإماراتية تسعى لإلغاء مشروع كهرباء في تركيا بـ 12 مليار دولار

قالت مصادر بقطاع الطاقة في تركيا لوكالة "رويترز" إن شركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة) المملوكة للدولة قد تلغي مشروعا لبناء محطات كهرباء في تركيا بقيمة 12 مليار دولار في ظل نظرة اقتصادية متدهورة وشروط تمويل تزداد صعوبة. وكانت شركة توليد الكهرباء التركية المملوكة للدولة وشركة "طاقة" اتفقتا في كانون الثاني الماضي على مشروع لبناء عدد من محطات الكهرباء تستخدم احتياطات فحم الليجنائيت الموجودة في منطقة افشين - البستان في تركيا. وذكرت مصادر من قطاع الطاقة التركي أن المشروع يشكل تحديا بالفعل في ضوء انخفاض جودة الفحم في المنطقة.

غير أن خسائر في السوق التركية الناشئة التي هوت بالعملة التركية إلى مستويات متدنية أثرت سلبا على النظرة المستقبلية لنمو الاقتصاد التركي فيما شعرت "طاقة" بالقلق من احتمال خروج مزيد من رؤوس الأموال.

وزير المالية الجديد يحمل نجاد مسؤولية تدهور الاقتصاد الإيراني

أوضح وزير الاقتصاد والمالية الإيراني، علي طيب نيا، في تقريره الأول، أن اقتصاد البلاد يعاني بشدة بسبب "خطة إسكان مهر" الممولة من حكومة الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد. وأضاف خلال تصريحاته لإذاعة الجمهورية الإسلامية في إيران، أن هذه الخطة هي السبب فيما وصل إليه الاقتصاد الإيراني الآن. يذكر أن "خطة إسكان مهر" عبارة عن مشروع عقاري تقوم من خلاله الحكومة بمنح مطوري العقارات أراضي مجانية مقابل بناء وحدات سكنية رخيصة بعقود إيجار لمدة 99 عاما للمشتري للمرة الأولى. وبموجب هذه الخطة، تكلف الحكومة المصارف منح قروض لمطوري العقارات. وقال وزير المالية: "بناء منازل رخيصة للناس مهمة مقدسة، لكن الحكومة السابقة رفعت السيولة في السوق من 22 مليار دولار إلى 145 مليار دولار من أجل تطوير (خطة إسكان مهر). وأدت هذه السيولة إلى ارتفاع معدلات التضخم، مع العلم بأن التضخم هو المشكلة التي يعانيها الشعب الإيراني منذ عقود. ووصل معدل التضخم خلال العام الماضي إلى 30٪، وهو ما أثر على السوق وأصاب المستثمرين بالذعر".

العراق يدرس عروض 42 شركة عالمية لإنشاء "مطار الشرق الأوسط" في كربلاء

أعلنت وزارة النقل العراقية أن "نحو 42 شركة عالمية قدمت عروضاً لإنشاء مطار في محافظة كربلاء (110 كم جنوب بغداد) هو الأكبر من نوعه في البلاد وبطاقة استيعابية قدرها 20 مليون مسافر سنويا خلال السنوات المقبلة". وقال كريم النوري المتحدث الإعلامي باسم الوزارة في تصريح لصحيفة "الشرق الأوسط" إن "هذا المطار الذي يحمل اسم الشرق الأوسط سيكون واحدا من أكبر المشاريع الاستثمارية في البلاد طبقا للمواصفات التي جرى تهيئتها من قبل الوزارة بمعاونة إحدى الشركات الفرنسية الاستشارية"، مؤكدا أن "كلفة البنى التحتية للمطار ستكون بحدود 320 مليون دولار بينما الكلفة الإجمالية له ستبلغ ملياري دولار".

"لف ودوران" في الدخان

محاسبة كل من يتجاوز الأسعار الرسمية.

وأشار عنبتاوي إلى أن فكرة جمعية حماية المستهلك تقوم على رفض التدخين كلياً، لكن طالما هناك سلعة في الأسواق يجب أن تتابعها وتعرف مدى التزام التجار بسعرها الرسمي.

هروب إلى الدخان العربي والمهرب أحياناً

وأدى ارتفاع سعر التبغ إلى هروب الكثير من المدخنين إلى الدخان العربي أو كما يطلقون عليه اسم "اللف"، فيما اتجه آخرون نحو الدخان الأجنبي الذي يتم تهريبه إلى الأسواق.

وقال المواطن مؤيد سلمان إنه لم يعد بمقدوره أن يشتري علبتي دخان يومياً من أرخص الأنواع بسعر 33 شيقلاً، وبالتالي اتجه لشراء الدخان العربي الذي يباع في بعض المحلات وعلى البسطات بسعر يتراوح بين أربعة وخمسة شواقل، موضحاً أن مواطنين آخرين يفضلون شراء الدخان العربي بالكيلو وتعبئته في المنزل بواسطة آلة خاصة وبالتالي يحظى هؤلاء بمزيد من التوفير.

وقال مؤيد سلمان إن الدخان يشكل عبئاً على المواطنين، ونفقاته لم تعد تحتل لأي شخص، وإذا بقي المواطن يدخن التبغ الرسمي فإنه سيحتاج إلى أكثر من 1000 شيقلاً شهرياً لنفقات للدخان، وبالتالي كان الهروب إلى الدخان العربي والمهرب، وتباع السجائر الأجنبية المهربة بأسعار متفاوتة، أقلها بـ15 شيقلاً، وتصل لأكثر من 20 إذا كانت من الأنواع "الفاخرة"، وهذا النوع من الدخان لجأ إليه من كانوا يدخنون التبغ المصنع محلياً، مفضلين السجائر الأجنبية على المحلية طالما الأسعار باتت متشابهة ومتقاربة.

ورفض أكثر من بائع للدخان المهرب الحديث عن طريقة وصول هذا الدخان بكميات كبيرة إلى الأسواق، لكن معلومات توفرت لـ"حياة وسوق" تؤكد أن النسبة الأكبر تأتي بشكل شخصي من خلال المسافرين عبر جسر الكرامة، بحيث يلجأ الكثيرون لشراء الدخان من الجانب الأردني بسعر رخيص وبيعه لـتجار فلسطينيين. ويستطيع كل مواطن حمل "كروزين دخان" خلال مروره من الأردن إلى فلسطين، وينجح آخرون في تهريب كميات أكبر.

ويخفي التجار السجائر المهربة، ولا يضعونها أمام الزبائن بشكل علني، وتبقى سلعة "تحت الطلب وبالهمز واللمز" وإذا لم يرتح البائع لمن يطلع هذه السلعة المهربة فإنه يعتذر منه بعبارة "والله ما عندي". لكن الدخان العربي "اللف" يباع بشكل علني، ويوضع عادة إما في أكياس بلاستيكية ويباع بأربعة شواقل، أو في علبة كرتونية ويباع بخمسة شواقل.

حياة وسوق بشار دراغمة

لا شيء يغضب المدخنين هذه الأيام أكثر من ارتفاع أسعار التبغ والذي وصل سعر أقل علبة منه إلى 16.5 شيقلاً، بعد أن قررت الحكومة مؤخراً زيادة الضريبة على دخان "فيكتوري" ليلحق بركب أنواع أخرى سبقته في الارتفاع. ورغم أن الشركة المصنعة لهذه السجائر تضع تسعيرة على كل علبة، ووجود كميات كبيرة في الأسواق بالسعر القديم وهو 14 شيقلاً إلا أن الكثير من التجار لم يلتزموا بالتسعيرة المدونة وقرروا بيع الدخان بالسعر الجديد محققين بذلك أرباحاً كبيرة على حساب المواطن والحكومة معاً، ففارق السعر هو عبارة عن ضرائب يفترض أن تذهب لصالح الحكومة وليس لصالح التجار.

وتذرع عدد من أصحاب المحال التجارية الذين سألهم "حياة وسوق" عن سبب بيع دخان "فيكتوري" بـ16.50 بدلاً من 14 بأن "تجار الجملة" هم من رفعوا السعر رغم وجود التسعيرة القديمة على علبة الدخان، إلا أن آخرين أكدوا أن أصحاب المحال هم من قرروا ذلك من تلقاء أنفسهم بهدف تحقيق أرباح تصل إلى ثلاثة شواقل في العلبة الواحدة وعلى رأي البعض "هي فرصة وحرام تضيع".

وراقب "حياة وسوق" حديثاً بين مواطن وصاحب بقالة، حيث أراد الأول شراء علبة دخان من نوع "فيكتوري" وبعد أن اخذ العلبة نظر إلى السعر وأخرج من جيبه 14 شيقلاً وأعطاها للبائع، لكن الأخير احتج على ذلك وطلب 16.5 شيقلاً ثمناً لها، فرد المواطن بأن السعر الموضوع هو السعر القديم وبالتالي ليس من حق البائع أن يرفع السعر على منتجات قديمة، لكن البائع رفض حديث المواطن جملة وتفصيلاً واكتفى بعبارة "يا أخي هيك بيحينا من التجار".

وقال إياد عنبتاوي رئيس جمعية حماية المستهلك في نابلس لـ"حياة وسوق" إن بعض التجار عندما يعلمون بقرب رفع أسعار صنف معين من الدخان فانهم يخفونه من الأسواق حتى لو كانت التسعيرة موضوعة عليه، بهدف تحقيق أرباح أكبر.

وأوضح عنبتاوي أن الدور الأكبر في هذا الموضوع يقع على المواطن، وعليه ألا يستهتر مطلقاً في القضية، ويجب أن يقدم شكوى إلى جمعية حماية المستهلك التي تنقل الشكوى بدورها إلى الجهات المختصة وتحديدًا الضابطة الجمركية، موضحاً أن دور الجمعية هو إشرافي ورقابي وليس بيدها تنفيذ القانون، وإنما تعمل على إيصال الشكاوى للجهات ذات العلاقة وبالفعل الأخيرة تتابع الموضوع وتتم

رقمك انت اختاره...

ميّز نفسك برقم مميز من اختيارك،
الآن بإمكانك اختيار وجيز رقمك عن
طريق موقع جوال www.jawwal.ps

- بدون رسوم حجز للرقم المختار، إمكانية حجز 10 أرقام بحد أقصى
- يمكن تفعيل الأرقام خلال زيارة أي من معارض جوال

كل يوم جديد

